الإفادة بحديث النظر إلى علي عبادة

تأليف

السيد العلامة المحدث
عبد العزيز بن الصديق الغماري
رحمه الله تعالى

اعتنى به

خَادِمِ الْعِلْمِ الشَّرِيفِ
أَبو الْفَضْلِ أَحْمَدَ بْنِ مَنْصُور قُرْطَام
كان الله له ولوالديه ولمشايخه

1437هـ - 2016م

الإفادة بحديث
النظر إلى علي عبادة

تأليف

السيد العلامة المحدث
عبد العزيز بن الصديق الغماري
رحمه الله تعالى

اعتنى به

خادم العلم الشريف
أبو الفضل أحمد بن منصور قرطام
كان الله له ولوالديه ولمشايخه

الطَّبْعَـــــةُ الأولى

1437 هـ ـ 2016 م

ISBN: 978-9938-912-15-9

بين يدي القارئ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علم وفهم وأنعم وكرم، وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم، أما بعد،،،

فإنا نلفت عناية القارئ الكريم أننا قد حرصنا بأن نطرح الكتاب على هيئته الأصلية التي صاغتها يد المؤلف رحمه الله، من غير زيادة أو نقصان، إلا ما كان من قبيل ترجمة المؤلف لكي يكون القارئ على بينة من هذا العالم الرباني، على أن لا يمتنع أن يُلاحظ بعض القُراءِ من العلماء وطلبة العلم الساعين للبحث عن الحق أن ما في الكتاب قد لا يتوافق مع آرائهم التي يحملونها، لذا نرجو من كل من يطلع على هذا الكتاب أن يتصفحه جيداً ويتدبر ما فيه من كيفية تنزيل الفروع على

الأصول واستخراج الدليل، وتنزيله على الحكم، وأن يكون منصفاً للحق وأهله، وإذا ما وجد خطأً فليصلحه ويبين ذلك ولا يمس أصل الكتاب فقد قال الشاطبي في حرز الأماني:

وإن كان خـــرقٌ فـــادرك ه بفضـــلة
مـن الحلـم وليصـلحه مـن جـاد مقـولا

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلِّ اللّٰهُمَّ على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين

إعداد

المركز الوطني للبحوث والدراسات

آل البيت فلسطين

1 رمضان 1436 هجري الموافق 18 يونيو 2015 رومي

ترجمة موجزة للسيد الشريف العلامة الجليل سيدي عبد العزيز بن الصديق الغماري الإدريسي الحسني "1"

اسمه وكنيته:

هو شيخنا سليل العترة النبوية الطاهرة السيد العلامة محدث المغرب ذهبي العصر الصوفي سيدي أبو اليسر عبد العزيز بن محمد بن الصديق بن أحمد بن عبد المؤمن الغماري الإدريسي الحسني.

نسبه:

يعود نسبه من جهة الأب والأم إلى سيدنا إدريس الأصغر ابن مولانا إدريس الأكبر فاتح المغرب ابن الحسن المثنى ابن الحسن السبط ابن سيدنا علي وفاطمة عليهما السلام كما هو مدون في كتب التراجم وأمه حفيدة الولي الصالح سيدي أحمد بن عجيبة شارح الحكم العطائية.

---

[1]- من أراد أن يستزيد فعليه بالرجوع إلى كتاب "الدرُّ المنثور من شيوخ أبي الفضل أحمد بن منصور"، فقد تُرجمت له ترجمة حوت غالب تفاصيل حياته رحمه الله.

مولده:

وُلد رحمه الله تعالى في شهر جمادى الأولى سنة 1338 هجري الموافق له 1920 رومي بثغر طنجة .

نشأته:

نشأ في رعاية والده وتعاهده منذ صغره فحفظ القرآن الكريم، وكان والده مهتماً به غاية الاهتمام، وأخذ عنه الطريقة الشاذلية الدرقاوية، وأذن له في تلقين وردها المعروف، وقد تلقى كثيراً من المتون الأساسية التي هي أساس التحصيل في العلوم الشرعية مثل الأربعين النووية ومتن ابن عاشر ومتن الجزرية ومورد الظمآن في علوم القرآن والبيقونية ونخبة الفكر في علم مصطلح الحديث وشيء من تفسير البيضاوي والأجرومية في النحو وغيرها من العلوم الأساسية كل ذلك كان برعاية والده وتحت مراقبته في مسجده الكائن بشارع القادرية بمدينة البوغاز المعروفة بطنجة في شمال المغرب.

شيوخه:

تلقى رحمه الله على العديد من المشايخ نذكر منهم:

1. والده الإمام العلامة العارف بالله تعالى القدوة الشيخ سيدي محمد بن الصديق الغماري الحسني الإدريسي.
2. شقيقه العلامة الحافظ المجتهد السيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري.
3. شقيقه العلامة المفسر المحدث الأصولي إمام العصر المحقق السيد عبد الله بن الصديق الغماري.
4. العلامة المسند الكبير المؤرخ النَسَّابة السيد محمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني الحسني.
5. مسند مصر العلامة المحقق السيد أحمد بن محمد بن عبد العزيز بن رافع الحسيني القاسمي الطهطاوي.
6. العلامة المشهور صاحب التآليف بوصيري العصر أبو المعالي الجمال يوسف بن إسماعيل بن يوسف بن إسماعيل النبهاني الفلسطيني.
7. مسند الحجاز، مُلحِق الأحفاد بالأجداد، علم الدين محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني المكي الشافعي.

مؤلفاته :

رسم قلمه البارع السيال الكثير من المؤلفات في شتى الموضوعات، نذكر منها:

1. الباحث عن علل الطعن في الحارث.
2. التحذير من أخطاء النابلسي في تعبير رؤيا فاطمة والحسن والحسين عليهم السلام.
3. الوقاية المانعة من وسوسة ابن العربي في قوله تعالى: (خافضة رافعة).
4. دفع الضرر عمن يقول بإمكان الوصول إلى القمر.
5. حكم تحديد النسل.
6. القول الأسد في إبطال حديث (رأيت ربي في سورة شاب أمرد).
7. حكم الإقامة ببلاد الكفار وبيان وجوبها في بعض الأحوال.
8. إمامة المرأة المسمى حسن الأسوة بما ورد في إمامة المرأة بالنسوة.
9. السوانح.

10. تزيين العبارة بتفسير سورة الكوثر بطريق الإشارة.

وفاته:

توفي رحمه الله يوم الجمعة 6 رجب الفرد سنة 1418 هجري الموافق له 7 نوفمبر 1997 رومي على الساعة الرابعة والنصف مساءاً بعد معاناة طويلة مع مرض عضال، ودفن يوم السبت بعد صلاة الظهر بجوار والديه وشقيقيه عبد الله وعبد الحي بتاريخ 7 رجب الفرد 1418 هجري الموافق له 8 نوفمبر 1997 رومي، وصُلي عليه في الجامع الكبير بمدينة طنجة المحروسة من بلاد المغرب الأقصى.

نفعنا الله بعلومه وأفاض علينا من بركاته

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلِّ اللَّهُمَّ على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما ألهم وعلم، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد،،،

فهذا جزء سميته "**الإفادة بطرق حديث النظر إلى علي عبادة**" جمعته رجاء الانخراط في سلك شيعة هذا الإمام الجليل الذي جمع من العلوم والمعارف الربانية ما لم يجمعه غيره، وحاز من الشرف والمجد وعلو المكانة ما لم يظفر سواه بعشر معشاره، فقد سماه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سيد العرب وفي بعض الروايات سيد المؤمنين، وكان صهراً لسيد الأنبياء والمرسلين صلى الله عليه وآله وسلم، وزوجاً لسيدة نساء العالمين عليها الصلاة والسلام، وأباً لسيدي شباب أهل الجنة صلى الله عليهما وسلم، فلم يجتمع لأحدٍ غير علي بن أبي طالبٍ عليه السلام هذا الشرف وهذه السيادة: فأبو بكر الصديق كان صهراً لسيد الأنبياء والمرسلين، لكن لم يكن زوجاً

لسيدة نساء العالمين، ولا أباً لسيدي شباب أهل الجنة، ولا قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إنك سيد العرب، أو سيد المؤمنين وكذلك عمر، وكذلك عثمان رضي الله عنهما.

وإذا عُدمت هذه الأوصاف في خير الأصحاب، وفقدت هذه الخصال من الخلفاء الثلاثة، فوجودها في غيرهم من المستحيل، إن لم يكن عقلاً فعادة، لا يطمع - بعد هذا - حاقدُ مريض القلب، أو جاهل غبي لا يدري الطول من العرض، في محاولة أن يجعل أحداً بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مساوياً لهذا الإمام عليه السلام في الفضل، فضلاً عن أن يجعله أفضل منه.

بل، هو سيدهم جميعاً بمقتضى قوله صلى الله عليه وآله وسلم: (وعلي سيد العرب)"رواه الحاكم"، ومولاهم جميعاً بمقتضى قوله صلى الله عليه وآله وسلم: (من كنت مولاه فعلي مولاه)"رواه أحمد والترمذي وابن ماجه".

ودعوى كون الجمهور على خلاف هذا، إن لم تكن كاذبة فهي إلى الكذب أقرب، فقد ذهب إلى ما ذهبنا إليه في تفضيل علي عليه السلام على جميع الصحابة جمعٌ - إن لم يكن أكثر من ذلك الجمهور فلا يقل عنه عدداً - كما يظهر لمن بحث ونظر في ذلك بعين الحق والإنصاف.

وهو مذهب سلمان، وأبي ذرٍ، والمقداد، وخباب، وجابر، وأبي سعيدٍ الخدري، وزيد بن الأرقم، وأبي الطفيل عامر بن واثلةً رضي الله عنهم. فمن ادعى - كذباً وزوراً - ضلالة من فضل علياً عليه السلام على جميع الصحابة رضي الله عنهم - بعد أن علم مذهب هذا العدد من علمائهم - فهو الضال حقاً، ولو لم يكن في هذا قولٌ لصحابي فرمي صاحبه بالضلال غلو فاحشٌ يدل على الجهل والتعصب الممقوت.

فما دام الرجل يقول في الشيخين رضي الله عنهما خيراً، ويُثني على جميع الصحابة، فذهابه إلى ترجيح أحدهم عليهم في الفضل - لما ثبت لديه من الدلائل في ذلك - لا يضره في دينه،

ولا يخدش في عقيدته، خصوصاً والمسألة موضع خلافٍ في القديم والحديث.

فالقائل بفضل علي عليه السلام على الصحابة جميعاً لم يأت بقولٍ لم يُسبق إليه، أو بمذهبٍ ابتدعه، وإنما نظر في أقوال الفريقين، ورجح منها ما هداه إليه الدليل الذي ثبت إليه، وهو في هذا مجتهدٌ كغيره من المجتهدين، إن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجرٌ واحد.

وهذا الموضوع ليس من المواضيع القطعية التي فيها الحق مع واحدٍ، حتى لا يجوز الاجتهاد فيه والنظر، وإلا لما اختلف المسلمون في ذلك منذ العصر الأول، بل هو كغيره من المسائل النظرية التي يظهر الحق فيها بالنظر إلى الدليل واتباعه، إذا تقرر هذا فلا معنى لتعنيف من قال بهذا القول وذهب إليه، فضلاً عن رميه بالفسق والضلال!

وقد روى عبد الرزاق عن معمر قال: لو أن رجلاً قال: "عمر أفضل من أبي بكر ما عنفته"، وكذلك لو قال: "عليٌ أفضل

عندي من أبي بكرٍ وعمر" لم أعنفه إذا ذكر فضل الشيخين وأحبهما وأثنى عليهما بما هما أهله، قال عبد الرزاق: فذكرت ذلك لوكيع فأعجبه واشتهاه.

وقولهم: إن الجمهور على تفضيل الثلاثة على عليٍ عليه السلام؟! - على تسليم صحته - فهو مردود، لأن العبرة بجَمْهَرة العقلاء، الذين يبنون قولهم على الدليل الصحيح البين.

أما الجمهور الذي يعتمد في قوله على دسائس النواصب - أعداء الله ورسوله وأهل بيته - فقوله لا يلتفت إليه عاقل، ولا يركن إليه إلا أهل الغفلة الذين تروج عليهم الأكاذيب في صورة الحق والصدق، أو أهل الضلالة الذين يعلمون الحق ويقرون به في قلوبهم، ويمنعهم من الإفصاح به مرضٌ في القلب، أوغِل في الصدر كما هو حال أغلب من ناصب العداء والكراهية لعليٍ عليه السلام.

ولم يكلفنا الله باتّباع الجمهور، وإنما كلفنا باتباع الدليل والبرهان، فإذا ثبت عند أحدٍ صحة دليل قولٍ وخالفه، واتبع

الجمهور في قولٍ يعلم بطلانه وفساده وبُعده عن الحق والصواب - كقوله هنا في حق عليٍ عليه السلام - فهو آثمٌ خاطئٌ.

ونضرب لهم مثلاً برجلٍ في أُمةٍ لم تصلها دعوة التوحيد، وهداه الدليل إلى أن الله واحد لا شريك له، لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفؤاً أحد، ثم رأى أن هذا الدليل يخالف مذهب أُمته في الشرك وعبادة غير الله الواحد القهار، فهل يجوز له أن يترك هذا الدليل ويتبع الجمهور في الشرك والكفر بالله؟! ويكون ذلك عذراً له عند الله في عدم العقاب؟!

فإن قالوا: "يجوز ذلك"، كفروا.

وإن قالوا: لا، قلنا لهم: فلماذا خالفتم هذا هنا، وجعلتم الجمهور مقدماً على الدليل؟!

والحق واحد مهما اختلفت وتعددت أطواره.

فلا يجوز لقائلٍ أن يقول: إنّ مخالفة الدليل في ذلك المَثَل الذي ضربته غيرها في مِثْل هذه المسألة.

لأن الحق يجب نصره واتباعه، والباطل يجب رده وخذلانه في جميع الأمور والأحوال؛ غير أنه في بعض الأحيان يظهر الحق في صورة واضحة جليةٍ لا يمكن لنفسٍ - مهما كانت جاهلةً قاصرةً - أن تحيد عنه وتعتقد خلافه؛ وفي بعض الأحيان يظهر في صورةٍ يراها الجاهل القاصر خفية، قد يرى صورة الباطل أوضح منها في نظره لقصوره عن معرفة الدليل الذي يُظهر الحق واضحاً جلياً في جميع أحواله.

أما ذوو العلم والمعرفة فلتمكنهم ورسوخ قدمهم في العلم يرون الحق في جميع الأحوال والأطوار على صورةٍ واحدةٍ، ظاهراً، جلياً، واضحاً، غير خفي، لا يمكن الرجوع عنه، ولا الركون إلى غيره، فالأشعري مثلاً - لركونه إلى الجمهور، وتقليده له، وعدم بحثه عن الدليل - يرى الحق في مسألة تفضيل علي عليه السلام على جميع الصحابة رضي الله عنهم في صورةٍ ضعيفةٍ خفيةٍ لا تركن نفسه إليها، ويرى ما ذهب إليه الجمهور - وهو باطلٌ محض - في صورة واضحةٍ جليةٍ!

وسبب ذلك ركونه إلى التقليد، واعتناقه لقول الجمهور من غير بحث ونظرٍ في دليله، والحاصل أن العبرة بالقول المبنى على الدليل، فلو كان أهل الأرض في جانبٍ والدليل في جانبٍ لكان الحق مع من أخذ بالدليل، رغم خلاف العالم كله له، وإذا تتبعت أحوال الأمم اليوم وجدت الذين يدينون بغير التوحيد يزيدون ثلاثة أثلاثٍ على الذين يدينون بالتوحيد، ولم يقل مجنونٌ فضلاً عن عاقلٍ: إن الحق مع هذه الأغلبية الساحقة في الكفر.

فعلى المسلم الحريص أن لا يغتر بما يدْعونه قول الجمهور، ولا يعمل بقولٍ حتى يتأكّد من صحة دليله، فما صحّ دليله فهو قوله - ولو كان العالَم كله على خلافه -.

إذا علمت هذا، فما يُدَنْدِنُ حوله مَنْ ألف في العقائد من أن الجمهور على أن علياً عليه السلام هو آخر الأربعة في الفضل، قولٌ كله زورٌ، وكذبٌ، وبهتانٌ، وكفرٌ بفضل هذا الإمام عليه

السلام اخترعه أهل النفاق وراج على البُله من المؤلفين المؤمنين؟! والأمر لله.

والدليل على ذلك، أن الأفضلية تثبت بكثرة الخصال المميزة لشخصٍ عن غيره، وكلما زادت هذه الخصال؛ زاد فضل صاحبها على غيره.

فإذا قلت مثلاً في مجلسٍ من العقلاء: إن زيداً عالم، وشريف النسب، وكريمٌ، وشجاعٌ، وذكرت خصالاً كثيرةً تجمعتْ فيه، وقلتَ: إن عمراً عالمٌ، أو شريفٌ لا غير، فلا شك أن أهل ذلك المجلس يعتقدون بفضل زيدٍ على عمروٍ، لكثرة الخصال المميزة التي اجتمعت فيه، ولم تجتمع في عمرو، وهذا ظاهرٌ لكل ذي لُبٍ، ومخالفته تدل على جهلٍ عظيم وقد تتبعت فضائل الصحابة رضي الله عنهم، فلم نجد لأحدهم قطرةً من بحر ما ورد في عليٍ عليه السلام من الأحاديث الصحيحة الشاهدة بفضله على الصحابة جملةً، لا فرق بين الخليفة الأول ولا غيره! فما ورد في علمه، وورعه ، وشجاعته ، وحبّه الله ورسوله، وحبّ

الله ورسوله له، وكونه من الرسول بمنزلة هارون من موسى، وكونه سيد العرب وسيد المؤمنين، ومولى من كان الرسول مولاه، وإلى غير هذا مما يصعب حصره والإحاطة به لم يَرِدْ عُشْره في غيره من الصحابة مطلقاً، مهما علت منزلته وارتفع قدره.

ومن جعل الأفضلية علامةً -غير ما ذكرنا- فليأت بدليله إن كان صادقاً، ولن يجد إلى ذلك سبيلاً، ثم يجب أن تعلم أنه ما وردت في صحابي فضيلة إلا وورد في علٍي عليه السلام مثلها، بخلاف علٍي فقد وردت فيه فضائل لم تثبت لغيره مطلقاً، فهو جامعٌ مانعٌ، جامعٌ لمحاسن غيره ومانعٌ لمحاسنه أنْ تذهب إلي سواه، كما قال سلمان الفارسي رضي الله عنه فيما رواه عنه الرافعي في "التدوين": أنبأنا علي بن عبد الله، نبأ أبو زرعة عبد الكريم بن إسحاق بن سهلويه، نبأ أبو بكر الدينوري إجازةً، سمعت أبا منصورٍ عبد الله بن علي الأصبهاني ببروجرد، سمعت أبا القاسم الطبراني، ثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة، عن أشياخه، قال: "لما كان يوم السقيفة اجتمعت الصحابة على

سلمان الفارسي رضي الله عنه، فقالوا: يا أبا عبد الله، إن لك سنك ودينك وعلمك وصحبتك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقل في هذا الأمر قولاً يخلد عنك، فقال: "كويم اكر شنويد"[1].

ثم غدا عليهم فقالوا: ما صنعت يا أبا عبد الله؟

فقال: "كفتم اكر بكار بريد"[2].

ثم أنشأ يقول:

ماكنـــت أحســـب أن الأمـــر منـــصرفٌ
عـــن هاشـــم ثـــم مـــنهم عـــن أبي الحســـن

ألـــيس أول مـــن صـــلى لقبلتـــه
وأعلـــم القـــوم بـــالأحكام والســـنن

---

1) أقول لو تسمعون كلامي.

2) قد قلت لو كنتم تعلمون بكلامي.

مـــا فـــيهم مـــن صـــنوف الفضـــل يجمعهـــا

ولـــيس في القـــوم مـــا فيـــه مـــن الحســـن

ويقال: ليس لسلمان غير هذه الأبيات.

فهل يقول - بعد هذا - جهولٌ متعنّت: إنّ في الصحابة من هو أفضل من علي عليه السلام؟!

فإن قيل: إن أبا بكر رضي الله عنه اختصّ بالصدّيقيّة:

قلنا: وعليّ أيضاً صدّيق، وزوج الصدّيقة، ووالد الصدّيقين، فمن نفى الصدّيقية عن هؤلاء فهو جاهلٌ، مظلم القلب، ليس له من نور الإيمان شيءٌ، بل ورد فيهم عليهم السلام ما هو أعظم من الصدّيقية، لأنّ الصدّيقيّة - كما قال سيّدي عبد الوهّاب الشعراني رضي الله عنه في "كشف الحجاب والران عن وجه أسئلة الجانّ" نقلاً عن مولانا الشيخ الأكبر رضي الله عنه -: أقلّ من مقام القربة، وجَعَل مقام القربة يلي النبوّة، وبعدها الصدّيقيّة.

وعلي وفاطمة والحسن والحسين عليهم الصلاة والسلام ورد في أحاديث كثيرة ما يثبت لهم مقام القربة، بل جَعَل الرسول صلوات الله عليه وآله حبّهم كحبّ الله، وبغضهم كبغض الله، وجَعَل المتمسك بحبّهم متمسكاً بحبل الله المتين الذي لا ينفصم، وجّعّل من علامة النفاق بغض عليّ عليه السلام وهذا يكاد يكون من شأن الأنبياء ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾"آل عمران: 31".

فمن كان حبه علامة على حبّ الله، وبغضه علامة على الكفر والنفاق، فلا يشكّ مسلم أنّه من أهل القربة الذين جعلهم الصوفيّة رضي الله عنهم أرقى وأعلى من أهل الصدّيقيّة.

وبهذا تعلم معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعليّ: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي.

فهارون كان خليفةً لموسى في قومه، وكان الكفر به كالكفر بموسى، لأنّه خليفته متمّم لرسالته، فالكفر به كفرٌ بموسى عليه السلام، فشابَه عليًّا بهارون في هذا القدر، وهو أن بغضه

بغضٌ للرسول صلى الله عليه وآله وسلم، والكفر بفضله ومزيّته كفرٌ بفضل ومزيّة أهل بيته الذين قال فيهم صلى الله عليه وآله وسلم: (إني خلّفت فيكم اثنين لن تضلّوا بعدهما أبداً: كتاب الله ونسبي، ولن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض)"رواه الهيثمي في كشف الأستار ومجمع الزوائد".

وهو حديثٌ صحيح له طرق متعدّدة، سأفردها بجزءٍ إن شاء الله تعالى.

وأولاد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لم يظهروا إلاّ من صُلب عليّ عليه السلام، فبغضه يؤدّي بصاحبه إلى الإعراض عن أحد الأسباب التي تعصم من الضلال والغواية، وإذا ترك هذا السبب ترك السبب الآخر، وهو كتاب الله لا محالة، لأنّ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بتلازمهما، وعدم افتراقهما حتى يردا على الحوض.

ومن هنا يتحقق فراغ قلوب أعداء عليٍ عليه السلام وأولاده من الإيمان - كما يشهد لذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم: (ولا يبغضك إلاّ منافق)"رواه أحمد والترمذي والنسائي" -.

وهارون كان خليفة لموسى في قومه ليسوسهم بالوعد والوعيد حتّى لا يعبدوا الأصنام ويكفروا بربّهم، فكانت خلافته لموسى في بني إسرائيل ظاهرةً غير باطنةٍ، لأن النبوّة شأنها ذلك، لا تكون إلا ظاهرةً ليتم الإنذار والوعد والوعيد، وتقوم الحجة على الجاحد.

أمّا عليٌّ عليه السلام فكانت خلافته لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الباطن، لأنّ النبوّة ختمت به صلى الله عليه وآله وسلم، فورث عن الرسول علوماً جمّة كثيرةً، والأنبياء لا يورّثون إلّا العلم، فأخذ عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من العلوم والأسرار والمعارف ما يعجز عن وصفه العارفون - أهل الكمال والنور - فضلاً عمّن يأخذ الأخبار من بطون الكتب والدفاتر؛ لأنّه لا يَعرف قدر الشخص إلّا من كان في

منزلته ورتبته، كما قال محمّد بن يحيي في حق الإمام الغزالي رضي الله عنه: "لا يعرف فضله إلّا من بلغ أو كاد يبلغ الكمال في عقله".

قال التاج السُبْكيّ رضي الله عنه في "الطبقات الكبرى" - عقبه -: قلت: "يعجبني هذا الكلام، فإنّ الذي يحبّ أن يطّلع على منزلة من هو أعلى منه في العلم يحتاج إلى العقل والفهم، فبالعقل يميّز، وبالفهم يقضي، ولماّ كان علم الغزاليّ في الغاية القصوى احتاج من يريد الاطّلاع على مقداره أن يكون هو تام العقل".

وأقول: لابدّ مع تمام العقل من مداناة مرتبته في العلم لمرتبة الآخر، وحينئذٍ فلا يعرف أحدٌ ممّن جاء بعد الغزالي قدر الغزاليّ، ولا مقدر علم الغزاليّ إذا لم يجيء بعده مثله.

ثم المداني له إنما يعرف قدره بقدر ما عنده، لا بقدر الغزالي في نفسه.

سمعت الشيخ الإمام يقول: "لا يعرف قدر الشخص في العلم إلّا من ساواه في رتبته، وخالطه مع ذلك".
قال: وإنّما يعرف قدره بمقدار ما أوتيه هو... إلى آخر كلامه.
فإذا قيل هذا في الغزالي، فماذا عسى أن يُقال في علٍي عليه السلام؟ ومنزلته ورتبته وقدره في العلم والمعرفة بالمكان الذي لا يطمع أحدٌ في مداناته فضلاً عن الوصول إليه.

وقد أشار علٍي عليه السلام إلى هذا في وصيته لكميل بن زياد - وهي مروية عنه من طريق - حيث قال له: "هاه، إنّ هاهنا - وأشار بيده إلى صدره –علماً لو أصبتُ له حَمَلة!'"رواه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء"

ومن هنا كانت طريق أهل الخصوصيّة مأخوذة عنه عليه السلام، ومتّصلة به على اختلاف مشاربها، لأنّه صاحبها ووارثها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دون غيره.

فخلافة علٍي للرسول صلوات الله عليه تشابه خلافة هارون لموسى عليهما السلام في المعنى، وإنما تختلفان في أنّ خلافه

هارون كانت ظاهرة يجب على بني إسرائيل جميعهم - جاهلهم وعالمهم - الانقياد لها، وخلافة علي بن أبي طالبٍ للرسول صلوات الله عليه وآله باطنيّة لا ينقاد لها إلا أهل الخصوصيّة الذين أكرمهم الله بنور البصيرة، وهيأ لهم طريق السعادة، ولهذا لا تجد صوفيّاً مُدْبِراً عن عليّ عليه السلام، لأنّه لا يصل إلى ربّه من غير طريقه، فيجب عليه الانقياد والخضوع لخلافته الباطنيّة، كما كان يجب على بني إسرائيل اتباع هارون والإيمان به.

فخلافة هارون وعليٍ من حيث المعنى واحدة، فالكل منهما يوصل المؤمن بهما إلى درجة السعادة والرضوان.

ثم إنهم قالوا في تعريف الصدّيقيّة: هي درجة خواصّ أصحاب الرسل.

ومن يشك في أن عليّاً عليه السلام من خواصّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ بل هو من خواصّ خواصّهم.

فالصدّيقيّة ثابتة له بمقتضى هذا التعريف، ولو لم يرد ما يثبتها له، وإلا فقد علمت أن مقام عليّ بن أبي طالبٍ عليه السلام أعلى وأعظم من مقام الصدّيقيّة كثيراً، وبيّنّا ذلك بالدليل الواضح، وأخبر بذلك علي عليه السلام عن نفسه.

قال ابن ماجه في سننه: حدّثنا محمّد بن إسماعيل الرازي، ثنا عبد الله بن موسى، أنبأنا العلاء بن صالح، عن المنهال، عن عبّاد بن عبد الله، قال: قال عليّ: "أنا عبد الله، وأخو رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وأنا الصديق الأكبر، لا يقولها بعدي إلّا كذّاب، صليت قبل الناس بسبع سنين".

قال الحافظ البوصيريّ في زوائده: إسناده صحيح، ورجاله ثقات.

فقوله عليه السلام: "لا يقولها بعدي إلّا كذّاب"، يريد به الصدّيقيّة الكبرى لا مطلق الصدّيقيّة، لأنّه قد ثبت من طرقٍ - فيها المرفوع والموقوف - تسمية أبي بكرٍ بالصدّيق.

والصديقية الكبرى هي المقام الذي أشرنا إليه سابقاً، وقلنا: إنّه مقام فاطمة وعليّ والحسن والحسين عليهم السلام، وهو الذي سماّه الشيخ الأكبر مقام القُربة، وأخبر أنه يلي مقام النبوة.

ولا يخفى عليك أنّ في كلّ مقامٍ من المقامات المعنوية مقامات متفاوتة المراتب والدرجات، فالصدّيقيّة مثلاً فيها مقامات ومراتب - كما بين ذلك عليٌّ عليه السلام بقوله: "أنا الصدّيق الأكبر" -.

فمقام أبي بكرٍ رضي الله عنه فيها غير مقام فضلاء المؤمنين الذين وصفهم الله بالصدّيقية في قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ﴾"الحديد: 19".

وغير مقام الصدّيق الذي يكتب صدّيقاً بسبب تحرّيه الصدق في كلامه - كما ورد في الحديث -، وكلّ هذا معلوم لا يحتاج إلى بيان.

وتقديم الثلاثة على علي عليه السلام في الخلافة وكون الإجماع على هذا الترتيب حقّ لا شكّ فيه، لكن لا يدلّ على فضلهم عليه، لا من قريب ولا من بعيدٍ، لأن الأسبقيّة في الترتيب لا تفيد الأفضليّة مطلقاً.

وقد جعل الله تعالى آدم عليه السلام، كأولي العزم، وآتى في آخرهم نبينا صلى الله عليه وآله وسلم، وهو أفضل الجميع بإجماع أهل التوحيد.

فمن ذهب إلى تفضيل الثلاثة على علي عليه السلام - بسبب تقدّمهم عليه في ترتيب الخلافة - فليقل إذاً بفضل الأنبياء الذين تقدموا على نبيّنا صلى الله عليه وآله وسلم، لأنّه جاء بعدهم في الترتيب!

وجعل الله صلاة العصر آخر صلوات النهار، وقد ورد في فضلها ما لم يرد فيما قبلها من الصلوات، كحديث: (من فاتته العصر، فكأنما وتر أهله وماله)"رواه مسلم"، وهو في الصحيح.

وحديث: (من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله)"رواه البخاري" وهو في الصحيح أيضاً، ولم يرد في الظهر- وهي قبلها - هذا الفضل وهذه المزيّة.

فالأسبقيّة في الترتيب لا تدلّ على الأفضلية ما لم يدل دليلٌ على ذلك، وأين الدليل هنا؟

على أنّنا لا نقول باطلاً إذا عكسنا وقلنا: إنّ وجود عليٍ عليه السلام آخر الخلفاء في الترتيب يدلّ على فضله عليهم، فهو خاتِمٌ لخلفاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، كما جُعل الرسول صلوات الله عليه وآله - لفضله، وشرفه، وعلوّ مقامه - خاتم أنبياء الله وخلفائه في الأرض.

والخلاصة: أن ترتيب الخلفاء على هذا السياق لا يدل على فضل السابق منهم على اللاحق، وبالله تعالى التوفيق، ومنه المعونة والتأييد.

وبعد هذا نشرع في الكلام على طرق الحديث، وبيان الصحيح منها من الضعيف، فنقول: ورد هذا الحديث من حديث عبد

الله بن مسعود، وابن عبّاسٍ، وجابرٍ، وثوبان، وأبي بكرٍ الصدّيق، وعثمان بن عفّان، وأبي هريرة، ومعاذ بن جبلٍ، وعمران بن حصينٍ، وأنسٍ، وعائشة، وأبي ذرٍ رضي الله عنهم.

فصل: أمّا حديث عبد الله بن مسعود

فقال الطبرانيّ: حدّثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، حدّثنا أحمد بن بُديل الياميّ، حدُثنا يحي بن عيسى الرمليّ عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود، أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قال: (النظر إلى وجه علي عبادة).

قلت: هذا حديثٌ حَسَنٌ لذاته، صحيح لغيره - كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى -.

وقد أفرط ابن الجوزيّ فأورده في الموضوعات، وأعلّه بيحي بن عيسى الرمليّ، ومثل هذا معروف من ابن الجوزيّ، فتسرّعه وتساهله، وعدم اعتباره لطرق الحديث، وحكمه على الراوي بما قيل فيه من الجرح - مع عدم التفاته إلى من عدّله - معروف لكلّ من قرأ كتاب الموضوعات له -، وقد شان نفسه بتلك المسائل، حتّى أنه ليُخيَّل في بعض الأحيان - للمشتغل بهذه الصناعة - أنّ ابن الجوزيّ لم يكن بالحافظ، بل لم يكن ممن

لهم حَظٌّ في هذا العلم، وقد تعقّب عليه الحافظ ابن حجر في القول المسدّد والحافظ السيوطيّ في اللآلي المصنوعة وبيّنا وهمه في مسائل يكاد يضحك منها المبتدئ في هذه الصناعة، لأنّها ليست من الغرابة والدقّة والخفاء بمكان حتّى تخفى على مثل ابن الجوزي!!

وقد فات الحافظ السيوطيّ رحمه الله مسائل كثيرة لم يتعقّبها عليه في اللآلي واستدركتها عليه في الجواهر الغوالي.

وأمّا وهمه في الرجال فذلك كثيرٌ جدّاً، ولهذا قال الحافظ ابن حجر رضي الله عنه: "إنّ الفائدة معدومة من موضوعات ابن الجوزيّ للمبتدئ".

ومن تساهل ابن الجوزيّ وتسرّعه في الحكم على الأحاديث بالوضع ذِكْره هذا الحديث في الموضوعات وقوله في الرمليّ - تبعاً لابن معين -: "ليس بشيءٍ".

وهذه غفلة عظيمة من ابن الجوزيّ، تعدّ من أعظم غفلاته وأقبحها !!

نعم إنّ ابن معين قال في الرمليّ: "ليس بشيءٍ"، لكنّ الحقّ والصواب في مثل هذا أن يُنقل جميع ما قيل في الراوي من جرحٍ وتعديلٍ، ليَعلم الناظر في ذلك الحقّ من الباطل، أمّا الاقتصار على الجرح وعدم الالتفات إلى أقوال المعدّلِين فيدلّ على عدم الأمانة، ويوقع الانسان في شكٍ من سلامة صدر فاعل ذلك.

مع أنّ المبتدئ في هذه الصناعة يعلم بطلان قول ابن معين في يحيي بن عيسى، لأمرين:

أولهما: انفراده بهذه العبارة في حقّ الرمليّ، مع تعديل العدد الكثير من الأئمّة ليحيي بن عيسى، منهم أحمد بن حنبل، وهو يكفي في ترجيح قول المعدلين على قول ابن معين في تجريحه - كما سيأتي بيان ذلك -.

وابن معين - رغم اجتهاده في هذا الفنّ، وبلوغه فيه الدرجة الرفيعة - إلاّ أنّه بشرٌ من البشر، يخطئ كما يصيب.

قال الذهبيّ رحمه الله في جزء الرواة الثقات المتكلَّم فيهم بما لا يوجب ردّهم في ردّ كلام ابن معينٍ في الإمام الشافعيّ رضي

الله عنه - بعد كلامٍ - ما نصّه: "فإنّا نقبل قوله دائماً في الجرح والتعديل، ونقدّمه على كثيرٍ من الحفّاظ ما لم يخالف الجمهور في اجتهاده، فإذا انفرد بتوثيق من ليّنه الجمهور، أو بتضعيف من وثّقه الجمهور وقبلوه، فالحكم لعموم أقوال الأئمّة لا لمن شذّ، فإنّ أبا زكريا من أحد أئمّة هذا الشأن، وكلامه كثير إلى الغاية في الرجال، غالبه صوابٌ وجيّد، وقد ينفرد بالكلام في الرجل بعد الرجل فيلوح خطؤه في اجتهاده بما قلناه، فإنّه بشرُ من البشر وليس بمعصوم، بل هو في نفسه يوثّق الشيخ تارةً ويليّنه تارةً، يختلف اجتهاده في الرجل الواحد، فيجيب السائل بحسب ما اجتهد من القول في ذلك الوقت.

ثانيهما: أنّه جرحٌ غير مفسَّر، وهو مردودٌ عند جمهور الأمّة من أهل الحديث والأصول، فلو لم يوجد تعديل يحي بن عيسى في جانب العدد الكثير من أئمة الجرح، لكان هذا وحده كافياً في ردّه وعدم الالتفات إليه، لأنّ القاعدة المقرّرة المعمول بها أنّ التعديل مقدم على الجرح المبهم، ولو كان المعدّل رجلاً واحداً

والمجرحون مائة! فكيف، إذا كان المجرّح بجرحٍ مبهمٍ رجلاً واحداً والمعدّلون عدداً كثيراً؟

فهذا مردودٌ غير مقبولٍ، لا محالة.

قال الحافظ رحمه الله في النخبة: "والجرح مقدّم على التعديل إنْ صدر مبيَّناً من عارفٍ بأسبابه، فإن خلا عن التعديل: قُبل مجملاً على المختار".

قال رحمه الله في شرحها: "والجرح مقدّم على التعديل"، وأطلقَ ذلك جماعة ولكن محلّه "إن صدر مبيَّناً من عارفٍ بأسبابه" لأنّه إن كان غير مفسَّرٍ لم يَقدح فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارفٍ بالأسباب لم يُعتبر به أيضاً.

وقال أيضاً في مقدّمة اللسان بعد أن ذكر خلاف الحفّاظ في تقديم الجرح على التعديل -: قلت: بل الصواب التفصيل، فإن كان الجرح - والحالة هذه - مفسَّراً، قُبل وعُمِل بالتعديل، وعليه يحمل قول من قدّم التعديل كالقاضي أبي الطيّب الطبري وغيره.

وقال الحافظ السخاوي رحمه الله في شرح الألفية: "ينبغي تقييد الحكم بتقديم الجرح على التعديل بما إذا فسّر، أمّا إذا تعارضا من غير تفسيرٍ فإنّه يقدّم التعديل، قاله المِزّي وغيره".

وقال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح في علوم الحديث: التعديل مقبولُ من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور، لأنّ أسبابه كثيرة يصعب ذكرها، فإنّ ذلك يحوج المعدّل إلى أن يقول: "لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، فعل كذا وكذا" فيعدّد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه وذلك شاقّ جدّاً.

وأمّا الجرح فإنّه لا يقبل إلّا مفسّراً مبيَّن السبب، لأنّ الناس يختلفون فيما يجرح في نفس الأمر، فلابُدّ من بيان سببه لينظر فيه هل هو جرح أم لا؟ وهذا ظاهرٌ مقرّرٌ في الفقه وأصوله...

وذكر الخطيب الحافظ: "أنّه مذهب الأئمّة من حفّاظ الحديث ونقّاده مثل البخاريّ ومسلم وغيرهما، ولذلك احتجّ البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم، كعكرمة مولى ابن

عباس رضي الله عنهما، وكإسماعيل بن أبي أُوَيْسٍ، وعاصم ابن عليٍ، وعمرو بن مرزوقٍ وغيرهم".

واحتجّ مسلم بسوَيْد بن سعيدٍ وجماعة اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود السجستاني.

وذلك دال على أنّهم ذهبوا إلى أنّ الجرح لا يثبت إلّا إذا فُسّر سببه، ومذاهب النقّاد للرجال غامضة.

وعقد الخطيب باباً في بعض أخبار من يُستفسر في جرحه فيَذْكُر ما لا يصلح جارحاً:

منها: عن شعبة أنّه قيل له: لِمّ تركت حديث فلانٍ؟ قال: رأيته يركض على بِرْذَونٍ، فتركت حديثه!!

ومنها: عن مسلم بن إبراهيم أنّه سُئل عن حديث صالح المُري فقال: ما يصنع بصالح؟ ذكروه يوماً عن حمّاد بن سلمة فامتخط حمّاد!

قلت: وأقوال الحفّاظ في هذا كثيرةٌ جداً، يطول الكتاب بذكرها، وقد استوعبت كثيراً منها فيما كتبته ردّاً على بعض الوهّابية، فليُراجع.

وبما ذكرناه يظهر لك فساد قول ابن معين في يحي بن عيسى الرمليّ، وعدم اعتبار جرحه له، لأنّه أطلق الكلام فيه ولم يبيّن سببه، فهو باطلٌ مردودٌ - كما تقرّر -.

خصوصاً، وقد عدّله جماعة، وروى له البخاري في الأدب المفرد ومسلم في الصحيح، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه في سننهم؛ وتخريج هؤلاء لحديثه يدلّ على أنّهم لم يعتبروا قول ابن معين في شأنه، لإبهامه وعدم بيانه - كما تقدّم -.

وأمّا الذين أثنوا على يحي بن عيسى الرملي:

فقال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: ما أقرب حديثه.

وقال أبو داود: بلغني عن أحمد أنّه أحسن الثناء عليه، وقال العجليّ: ثقة، وكان فيه تشيّع، وقال أحمد بن سنان: قال أبو

معاوية: كتبوا عنه، فطالما رأيته عند الأعمش، وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال مسلمة: لا بأس به، وفيه ضعف.

وقد تضاربت أقوال ابن معين في يحي، فتارةً قال: "ليس بشيءٍ"، وتارةً قال: "لا يكتب حديثه"، وتارةً قال: "ضعيف".

وبين كلّ عبارةٍ من هذه العبارات بَوْن شاسع في المعنى، فكلٌّ منها يدلّ على ما لا تدلّ عليه الأخرى، ولا يجعلها مساويةً لبعضها في المعنى إلاّ من لا يفقه في هذا العلم شيئاً.

فقوله: "ليس بشيءٍ"، ليس في درجة قوله: "ضعيف".

لأنّ الذي قيل فيه: ليس بشيءٍ، لا يُعتَبَر بحديثه.

وأمّا الذي قيل فيه: ضعيف، فقال النوويّ في التقريب: وإذا قالوا: "ضعيف الحديث" فدون "ليس بقويّ"، ولا يطرح، بل يعتبر به.

وحيث تعارضت أقوال ابن معين في يحي، وتضاربت فيه آراؤه، ولم نعلم متأخّرها من متقدّمها، وجب طرح الكلّ - كما هي القاعدة المقرّرة في ذلك -.

فبطل قول ابن معين في يحي جملةً، وبقي قول المعدّلين، فحسب.

وأمّا قول ابن عدي في يحي: "عامّة ما يرويه لا يُتابع عليه".

فبطلانه لا يحتاج إلى بيانٍ، لأنّه إذا ثبت لدينا أنّ يحي ثقة بشهادة جماعة من رجال الجرح، وأنّه من رجال الصحيح، وأنّهم كتبوا حديثه، فروايته لا تحتاج إلى متابعٍ ولا شاهدٍ، بل هي مقبولة معمولٌ بها بالشروط المذكورة في كتب المصطلح، ثم إنّ مَن كان هذا حاله لا يُقال فيما تفرد به: إنّهُ موضوع، مطلقاً.

ومَن أطلق الوضع على ما تفرد به يحي فهو جاهلٌ بهذا العلم، بل تفرّد الثقة مثل يحي بن عيسى الرمليّ بما لم يَرْوِهِ غيره يدلّ على علوّ رتبته، وكمال اعتنائه بعلم الأثر.

قال الذهبي رحمه الله - مخاطباً العُقَيْليّ في طعنه في عليّ بن المديني بالتفرّد، بعد كلام - ما نصه: "وإنّما أشتهي أن تعرّفني مَن هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يُتابع عليه، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لمرتبته،

وأدلّ على اعتنائه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللّٰهُمَّ إلّا أن يتبيّن غلطه ووهمه في الشيء، فيُعرف بذلك".

فانظر أوّل شيء إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكبار والصغار، ما فهم أحدٌ إلّا وقد انفرد بسُنّةٍ، فيقال له: هذا الحديث لا يُتابع عليه ؟!

وكذلك التابعون، كلّ واحدٍ عنده ما ليس عند الآخر من العلم، وما الغرض هذا، فإنّ هذا مقرّر على ما ينبغي في علم الحديث، وأنّ تفرّد الثقة المتقن يعدّ صحيحاً غريباً، وأنّ تفرّد الصدوق ومن دونه يعدّ منكراً، وأنّ إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يُوافَق عليها -لفظاً أو إسناداً - يصيّره متروك الحديث.

ثمّ، ما كلّ أحدٍ فيه بِدْعة أوله هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه، انتهى.

على أنّ يحي بن عيسى لم يتفرّد بهذا الحديث، بل توبع بأكثر من متابعة:

الأولى: قال الشيرازيّ في الألقاب: أنبأنا أبو عليّ زاهر بن أحمد، حدّثنا أبو عبد الله محمد بن مخلّد، حدثنا أحمد بن الحجّاج بن الصلت، حدّثنا محمّد بن مبارك اشتويه، حدّثنا منصور بن الأسود، عن الأعمش.

الثانية: قال أبو نعيم في فضائل الصحابة: حدّثنا محمّد بن الحسين بن أبي الحسين، حدّثنا أحمد بن جعفر بن أصرم، حدّثنا علي بن المثنّى، حدّثنا عاصم بن عمرو البجلي، عن الأعمش، به.

قال أبو نعيم: رواه عبد الله بن موسى، ومنصور بن أبي الأسود، ويحي بن عيسى الرمليّ عن الأعمش، مثله.

قلت: ومنصور بن أبي الأسود، قال ابن معين: ثقة، ليس به بأس، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه.

وأقل من هذا بدرجاتٍ يُصَحَّح الحديث بمتابعته، فكيف بمن قيل فيه: ثقة؟!

وأما عاصم بن عمرو البجليّ، فهو من رجال ابن ماجه، قال الذهبيّ: "لا بأس به إن شاء الله"، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: "صدوق"، كتبه البخاري في كتاب الضعفاء فسمعت أبي يقول: "يُحوّل من هناك".

ومثل هذا بل أقلّ منه يصلح في المتابعات.

فهذه متابعات تامّة ليحي بن عيسى الرمليّ.

وله متابعة أخرى قاصرة:

قال الحاكم في المستدرك: حدّثنا أبو بكر محمّد بن أحمد بن يحي القاري، حدّثنا المسيّب بن زهير، حدّثنا عاصم بن عليّ، حدّثنا المسعوديّ، عن عمرو بن مرّة، عن إبراهيم، عن علقمة، به.

فعلى تسليم قول ابن عديّ في يحي بن عيسى فهو مدفوعٌ هنا، لوجود هذه المتابعات.

وينبغي أن تعلم أنّ أهل الجرح يَهِمُون كثيراً في التجريح بعبارة: "ما لا يتابع عليه" لأنّهم - كما قال شقيقنا أبو الفيض في فتح

الملك العليّ بصحّة حديث باب مدينة العلم عليّ - قد يظنّون تفرّد الراوي بالحديث، فيعدّونه من منكراته ويتكلّمون فيه من أجله، ويكون هو في الواقع بريئاً منه، لوجود متابعين له عليه لم يطّلع عليهم المجرّحون، بحيث لو اطّلعوا عليهم لما جرحوه، قال: وهذا موجودٌ بكثرةٍ يطول معها استيعاب أمثلته أو مقاربته، ثمّ ذكر بعض الأمثلة لذلك، فلتراجع.

فالتجريح بهذه العبارة لا ينبغي الركون إليه والاعتماد عليه إلّا بعد اعتبار مرويّات المجروح، والتحقّق من تفرّده بها، وعدم وجود متابع له، وإلّا وقع الإنسان في وهّم قبيح ينزل به إلى درجةٍ تردّ السنة الثابتة بِشُبَهٍ باطلة.

فإن قلت: قد قرّروا أنّ الداعية إذا روى ما يؤيد مذهبه فحديثه مردودٌ، ويحيي بن عيسى قد رُمي بالتشيّع، وهذا الحديث مما يؤيّد مذهبه، فالقاعدة تقتضي ردّه.

قلت: هذا مردودٌ لأمرين:

أوّلهما: أنّهم قيّدوا هذا بالداعية، ولم يثبت أنّ يحي بن عيسى كان داعيةً، وليس كلّ من كان على مذهبٍ فهو داعية إليه.

ثانيهما: أنّ هذه القاعدة لا أصل لها ولا أساسَ من جهة العقل والنظر، وإنّما هي من بنات أفكار النواصب - قبّحهم الله وأخزاهم - وضعوها ليتوصّلوا بها إلى ردّ ما رواه الثقات مثل يحي بن عيسى الرمليّ في فضل أهل البيت الطاهر عليهم السلام.

وذلك أنّ مدار صحّة الحديث على ضبط الراوي وعدالته، فبالضبط يؤمن الخطأ والوهم، وبالعدالة يؤمن الكذب.

فمن اتّصف من الرواة بهذين الوصفين وجب قبول خبره والعمل بحديثه رغم أنف كلّ ناصبيّ متعسّفٍ، ومن اشترط في قبول الرواية وصفاً زائداً على هذين الوصفين فقد أتى بمنكرٍ وزورٍ عظيمين.

ولشقيقنا أبي الفيض المذكور بحث نفيس في هذا الباب في فتح الملك العليّ، فليُراجع.

فظهر مما قرّرناه أنّ الحديث سالمٌ من الطعن من جهة يحي بن عيسى، لِما علمت من توثيق الجمهور له أوّلاً، ووجود المتابع له ثانياً.

ولهذا لم يلتفت الحافظ الهيثمي رضي الله عنه إلى قول ابن معين في جرحه وأخذ بقول الجمهور في توثيقه فقال في المجمع بعد أنْ ذكر الحديث: وفيه أحمد بن بديل الميامي وثّقه ابن حبّان، وقال مستقيم الحديث، وابن أبي حاتم، وفيه ضعف، وبقية رجاله رجال الصحيح.

فلم يُشِرْ إلى قول ابن معين في تجريح يحي، لتعديل الجمهور له، وشذوذه عنه.

وقد تقدم عن الذهبيّ: أنّ قول ابن معين معتبرٌ ما لم يخالف الجمهور ويشذّ عنه.

وأمّا أحمد بن بُديل - ومن أجله نزلنا بسند هذا الحديث إلى مرتبة الحسن - فروى له الترمذيّ وحَسَّن حديثه، وابن ماجه، وقال النسائيّ: "لا بأس به"، وقال ابن أبي حاتم: "محلّه الصدق"،

وقال ابن عديّ: "حدّث عن حفص بن غياثٍ وغيره أحاديث أُنكرت عليه، وهو ممن يكتب حديثه على ضعفه"، وقال الدارقطني: "ليّن"، وقال صالح جزرة: "كان أحمد راهب الكوفة"، فلمّا تقلّد القضاء قال: "خذلت على كبر السنّ"، وذكره ابن حبّان في الثقات وقال: "مستقيم الحديث".

وهذا حال رجال الحسن، ومثله يصحّح حديثه بالمتابعات وكثرة الطرق.

وقد توبع عن يحيي بن عيسى الرمليّ بمتابعتين:

الأولى: قال الحاكم في المستدرك: حدّثنا عبد الباقي بن قانع الحافظ، حدّثنا صالح بن مقاتل بن صالح، حدّثنا محمد بن عبيد بن عتبة، حدّثنا عبد الله بن محمّد بن سالم، حدّثنا يحيي بن عيسى الرمليّ، به.

وعبد الله بن محمّد بن سالم روى له أبو داود والنسائيّ في مسند عليّ، وابن ماجه.

قال أبو داود: "شيخٌ ثقة كتبنا عنه أحاديث حِساناً"، وذكره ابن حبّان في الثقات، وهذا متابعٌ قويّ لابن بُديلٍ.

الثانية: قال أبو نعيم في الحلية: حدّثنا أبو الهيثم أحمد بن محمّد بن غوث الهمدانيّ، ثنا الحسن بن حباش، ثنا هارون بن حاتم، ثنا يحي بن عيسى الرمليّ، به.

وهارون بن حاتم ذكره ابن حبّان في الثقات وأورد له الدارقطني خبراً تفرّد بوصله، ويقال: هو ضعيف، وقال النسائيّ: "ليس بثقة"، وضعّفه أبو زرعة وأبو حاتم أيضاً.

وجعل الذهبيّ في الميزان حديثه هذا عن يحي من منكراته، وغفل عن متابعة محمّد بن عبد الله بن سالم له.

وعلى كلّ حال ففي متابعة ابن سالم ما يغني عن هذه، وهي كافية في رفع حديث ابن بُدَيلٍ إلى درجة الصحّة، كما لا يخفى على المبتدئين في هذه الصناعة، على أنّك لو تتبعّت كتب الحديث لوجدتهم يصحّحون لمن هو أقلّ من ابن بُدَيلٍ بدرجات، ولكن

نحن لا نحبّ أن نوصَف بالغلوّ والإفراط، بل نُعطي لكلّ ذي حقٍ حقّه، لأنّ رائدنا الإنصاف والوصول إلى الحقيقة.

ولا أخالك ترتاب - بعد هذا البيان - في غلط ابن الجوزي وخطئه، وسوء تصرّفه، حيث أورد هذا الحديث الصحيح في موضوعاته، وبالله تعالى التوفيق.

فصل: وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما

فقال ابن الجوزي في الموضوعات: أنبأنا محمّد بن ناصر، قال: أنبأنا محمّد بن عليّ بن ميمون، قال: أنبأنا عليّ بن المحسّن التنوخيّ، قال: أنبأنا عبد الله بن إبراهيم بن جعفر الزينبيّ، قال: حدّثنا محمّد بن سفيان الحنائي، قال: حدّثنا عثمان بن يعقوب العطّار، قال: حدّثنا محمّد بن محمّد البصريّ، عن الحمّاني، عن ابن فُضيل، عن يزيد بن أبي زيادٍ، عن مجاهد، عن ابن عبّاسٍ مرفوعاً: "النظر إلى علي عبادة".

قال ابن الجوزي: الحمّانيّ: قال أحمد وغيره: كذّاب، ويزيد: قال النسائي: متروك الحديث.

قلت: هذا أيضاً من سوء تصّرف ابن الجوزيّ في نقل عبارات أهل الجرح، فالذي يقف على قوله هذا في الحمّانيّ ويزيد بن أبي زيادٍ يقطع بأنّهما من أسقط الرواة وأكذبهم، ويجزم بأنه لم يقل فيهما أحدٌ خيراً؟!!

مع أنّ الأمر بخلاف ذلك.

ولا أدري؟ ما غرض ابن الجوزيّ من الاقتصار على ذكر ما قيل في الراوي من جرح، دون الإشارة إلى من عدّله؟!

مع أنّ الأمانة تقتضي ذكر قول الفريقين ليظهر الحقّ للباحث.

ثم إنّ ألفاظ الجرح لا يظهر المراد منها جليّاً إلاّ بذكر ما يقابلها من تعديل، لأنّهم قد يضعّفون الراوي بالنسبة لراوٍ آخر ذُكر معه يكون أوثق منه وأعلى مرتبةً في الحفظ والإتقان، بحيث لو ذُكر ذلك المضعَّف وحده لأثنوا عليه خيراً، وهذا يعرفه المتمكّن في هذا العلم، ونصوا عليه أيضاً.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة اللسان: وينبغي أن يتأمّل أيضاً أقوال المزكّين ومخارجها، فقد يقول العدل: فلان

ثقة، ولا يريد به أنّه ممّن يحتجّ بحديثه، وإنّما ذلك على حسب ما هو فيه ووجه السؤال له، فقد يسأل عن الرجل الفاضل المتوسّط في حديثه فيقرن بالضعفاء، فيقال: ما تقول في فلان وفلانٍ وفلانٍ؟ فيقول: فلانٌ ثقة، يريد أنّه ليس من نمط من قُرِن به، فإذا سُئل عنه بمفرده بيّن حاله في التوسّط.

فمن ذلك أنّ الدوريّ قال عن ابن معين إنّه سُئل عن ابن إسحاق، وموسى بن عُبيدة الرَّبَذيّ: أيّهما أحبّ إليك؟ فقال: ابن اسحاق ثقة.

وسُئل عن محمّد بن إسحاق بمفرده، فقال: صدوقٌ، وليس بحجةٌ.

ومثله أنّ أبا حاتم قيل له: أيّهما أحبّ إليك، يونس أو عقيل؟ فقال: عقيل لا بأس به؛ وهو يريد تفضيله على يونس، وسُئل عن عقيل وزَمْعة بن صالحٍ، فقال: عقيل ثقة متقنٌ، وهذا حكم على اختلاف السؤال.

وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة أهل الجرح والتعديل ممن وثق رجلاً في وقتٍ وجرحه في وقتٍ آخر، وقد يحكمون على الرجل الكبير في الجرح، يعني لو وجد فيمن دونه لم يجرح به، فيتعين لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها ليتبين منها، فالعلة تخفى على كثيرٍ من الناس إذا عرض على ما أصلناه، انتهى كلام الحافظ.

وهو صريحٌ فيما قلناه.

فالاقتصار على الجرح أو التعديل رغم كونه خيانة، ففيه تضليل وتعمية على الباحث، يحولان بينه وبين الوصول إلى الحقيقة التي هي غاية كل إنسان والحمّانيّ هذا: إن كان هو جبارة بن المغلس الحماني، أبو محمدٍ الكوفي، فهو من رجال ابن ماجه، قال مطين عن ابن نمير: صدوق، وقال أيضاً: ما هو عندي ممن يكذب، وقال ابن عدي: في بعض حديثه ما لا يتابعه عليه أحدٌ، وإن كان لا يتعمّد الكذب، إنما كانت غفلة فيه، وقال مسلمة بن قاسم : روى عنه من أهل بلدنا بَقّيِ بن مخلد، وجبارة

ثقة إن شاء الله، وقال صالح جزرة: كان رجلاً صالحاً، سألت ابن نمير عنه؟ فقال: كان لإنْ يخرّ من السماء إلى الأرض أحبّ إليه من أن يكذب، وقال نصر بن أحمد البغداديّ: جبارة في الأصل صدوق، وقال عثمان بن أبي شيبة: جبارة أطلبنا للحديث وأحفظنا، قال: وأمرني الأثرم بالكتابة عنه فسمعت معه عليه بانتخابه.

قلت: ومن تكلم في جبارة فإنما تكلم فيه من جهة الغفلة لا غير، وتركه من تركه لأجل ذلك لا لكذبٍ ولا لاختلافٍ.

والغفلة لا يخلو منها أحدٌ مهما سمتْ رتبته في الضبط والإتقان، لكن إذا كثرت من الراوي ضعفت الثقة في حديثه، واستحق الترك لأجلها، مع كونه صدوقاً في نفسه، ثقةً في حديثه، فإذا وجدت قرينةٌ تدل على ضبطه حديثاً من الأحاديث كان كحديث غيره من أهل الضبط والإتقان، وذلك بأن يتابع أو يرد معنى ذلك الحديث من طرقٍ أخرى، أو يرويه عنه من عُرِف بالتحري فيما يتحمله عن الشيوخ، فهذه القرائن إذا

وجدت في حديث المغفل تدفع تهمة الغفلة عنه في ذلك الحديث.

ثم إن جبارة هذا لم يكن كثير الغفلة - كما يدلّ على ذلك كلام أهل الجرح - فإن الأحاديث التي ذكروا غفلته فيها لا تزيد على الخمسة، ولو كانت غفلته كثيرة لأطلقوا القول من غير بيان الأحاديث التي وهم فيها - كما هو حالهم مع المغفلين الذين يقلبون الأحاديث - والوهم في خمسة أحاديث أو ستةٍ لا يدل على أن الراوي طبع على الغفلة، ولا يعد بذلك مغفلاً ولا مضرب الحديث.

والغفلة [في ذاتها لا تضرّ] لأن الإنسان طُبع على الغفلة والنسيان، ولا يوجد من يخرج عن هذه الطبيعة إلا من شذ، وهو نادر لا حُكْم له، ولهذا قال عبد الله بن المبارك: "مَن ذا سلم من الوهَم؟" وقال ابن معين: "لست أعجب ممن يحّدث فيخطئ، إنما أعجب لمن يحدّث فيصيب"، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة اللسان - عقبه -: "وهذا مما ينبغي أن

يتوقف فيه، فإذا جُرح الرجل بكونه أخطأ في حديثٍ، أو وهم، أو تفرّد لا يكون ذلك جرحاً مستقراً، ولا يردّ به حديثه".
فردّ حديث الراوي لكونه وهم أو أخطأ في أحاديث معدودة تعسّف يأباه الانصاف، فاعلم هذا، فإنه ينفعك في مواطن أخرى.
ولو سلّمنا أنّ جبارة كان مغفلاً، مضطرب الحديث، فهو في هذا الحديث غير مغفّلٍ ولا مضطربٍ، لورود الحديث من طرقٍ أخرى صحيحة وحسنة تجعل حديثه - لو كان مغفلاً - حسناً مقبولاً عند أهل العلم.
وإن كان الحمّاني هذا هو يحيي بن عبد الحميد بن عبد الملك بن ميمون الحمّاني الحافظ، أبو زكريا الكوفيُّ - وما أراه إلا هو - فهو من رجال مسلم.
قال عثمان الدراميّ: سمعت ابن معين يقول: ابن الحمّاني صدوقٌ مشهور بالكوفة، مثل ابن الحماني ما يقال فيه من حسدٍ.

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ابن الحمّاني ثقة وبالكوفة رجال يحفظ معه وهؤلاء يحسدونه.

وقال أبو حاتم الرازيّ: سألت ابن معين عنه فأجمل القول فيه، وقال: كان أحد المحدّثين.

وقال عبد الخالق بن منصور: سُئل يحي بن معين عن الحمّاني، فقال: صدوق ثقة.

وهكذا قال الدوريّ، ومحمّد بن عثمان بن أبي شيبة، والبغويّ، وابن الدورقي، ومطيّن، وجماعة عن ابن معين.

وقال أبو حاتم: لم أرَ من المحدّثين من يحفظ ويأتي بالحديث على لفظٍ واحدٍ لا يغيره سوى يحي الحمّاني في حديث شريكٍ، وذكر جماعة.

وقال ابن عديّ: وليحي مسند صالح؛ ويقال: إنّه أوّل من صنّف المسند بالكوفة، ثمّ قال: ولم أرّ في مسنده وأحاديثه منكراً، وأرجو أنّه لا بأس به.

وقال محمّد بن إبراهيم البوشنجي: ثقة.

وقال ابن نمير: ثقة.

قلت: والذين تكلّموا فيه إنّما تكلموا فيه لأمرين، لا ثالث لهما:

أحدهما: حسداً منهم له على حفظه وتصنيفه للمسند، كما أخبر بذلك يحي بن معين، وأخبر هو بذلك أيضاً عن نفسه.

قال العُقيلي عن عليّ بن عبد العزيز: سمعت يحي الحمّاني يقول لقومٍ غرباء عنده: لا تسمعوا كلام أهل الكوفة فيّ فإنّهم يحسدونني، لأنّي أوّل من جمع المسند، وقد تقدّمتهم في غير شيء.

والجرح الذي يصدر عن مثل هذا مردودٌ مطلقاً - كما قدّمنا عن أئمة الجرح - ولو اتّبعنا مثل هذا الجرح وعملنا بمقتضاه لتركنا جمهرةً كبيرةً من السُنّة، لأنّ أكثر رواتها جرحوا بسبب الحسد والهوى والعصبية.

والإنسان - كما قلنا سابقاً - هو الإنسان مهما سَمَت رتبته، وعَلَت مكانته، فإنّ نفسه لا تخرج عن حقيقة البشرية، فتميل

به في كثيرٍ من الأحيان عن الجادّة، وتذهب به في سبيل نصرة ما يعتقده وتأمره به إلى ما لا يرضاه ذو دين، ولو سُقْنا الأمثلة لهذا، وذكرنا من جُرح من الرواة ظلماً وعدواناً وحسداً وانتصاراً للمذهب والنفس لطال بنا المقام جدّاً.

وقد جمع الحافظ الذهبيّ رحمه الله في ذلك جزءاً، لكن فاته أضعاف ما جمع - كما يَعلم ذلك من قرأ كتب الرجال، وسبر أحوالها -.

وسأكتفي هنا بمَثَلٍ واحدٍ من تلك الأمثلة وفيه الكفاية، لأنّه حصل من إمامٍ من أئمّة الجرح وهو يحي بن معين في حقّ إمامٍ من أئمّة الأمّة وهو محمّد بن إدريس الشافعيّ رضي الله عنه، وما حمله عليه إلّا الهوى والتعصّب - قبحهما الله - فكثيراً ما يوقعان الإنسان في العمى والضلالة - نعوذ بالله من السوء -.

قال أبو عمر بن عبد البَرّ: روينا عن محمّد بن وضّاح، قال: سألتُ يحي بن معين عن الشافعيّ ؟ فقال: ليس بثقةٍ! ثم قال - يعني ابن عبد البر -: ابن وضّاح ليس بثقةٍ.

قال ابن عبد البَرّ أيضاً: قد صحّ من طرقٍ عن ابن معين أنّه يتكلّم في الشافعيّ.

قال الذهبيّ في الجزء المذكور - عقب هذا -: قلت قد آذى ابن معين نفسه بذلك، ولم يلتفت الناس إلى كلامه في الشافعيّ ولا إلى كلامه في جماعةٍ من الأثبات، كما لم يلتفتوا إلى توثيقه لبعض الناس.

ثمّ قال - بعد كلامٍ، وقد نقلته عن سابقاً -: وكلامه - يعني ابن معين في الشافعيّ ليس من هذا اللفظ الذي كان عن اجتهاد، وإنّما هو من فلتات اللسان بالهوى والعصبيّة، فإنّ ابن معين كان من الحنفيّة الغلاة في مذهبه وإن كان محدّثاً...إلى آخر كلامه.

فإذا كان التعصّب يدفع مثل يحيى بن معين إلى الكلام بالزور في مثل الشافعي - وهو مَن هو في الجلالة وعلوّ المكانة في العلم والدين والشهرة - فيدفع غيره إلى الكلام في مثل الحمّانيّ من باب أولى.

وأمثلة هذا كثيرة جدّاً، يصعب حصرها ويكفي في الدلالة على قولنا ما ذكرناه.

وأمّا قول أحمد بن حنبل في الحماني: "إنّه كذّابٌ".

فقولٌ فيه مبالغة، وما أنكر عليه إلاّ تفرّده في بعض الأحاديث بالرفع ورواية الغرائب، وهذا لا يدلّ على الدعوى، خصوصاً وجمهور أهل الجرح على توثيقه - كما قدمنا -.

وقد قدّمنا سابقاً أنّ الجرح بمسألة التفرّد لا يعدّ جرحاً مستقرّاً، ولا ينبغي الركون إليه إلّا بعد البحث، وبيّنّا ذلك فيما سبق فأغنى عن إعادته.

واعلم أنّ مسألة الجرح والتعديل اجتهاد محض، يدخل فيه الخطأ والوهم، كما يدخلان في الاجتهاد في مسائل الفروع وغيرها، بل الخطأ إلى الاجتهاد في الجرح أقرب منه إلى غيره.

فتجريح أحمد للحمّانيّ - مع توثيق الجهور له - لا يمنع من إطلاق الصحّة على حديثه، كما أنّ تجريح مالكٍ ويحي بن

سعيد الأنصاري لعكرمة بالكذب لم يمنع الجمهور من الاحتجاج بحديثه وقبول خبره.

وأين حال الحمّاني من حال إسماعيل بن أبي أُويس الذي اعترف على نفسه بالوضع والكذب، وقال: "كنتُ أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيءٍ فيما بينهم"!، وكذّبه جماعة من أهل الجرح.

ومع ذلك صحّحوا حديثه!!؟ وأخرج له البخاريّ ومسلم!!

وصحّحوا حديث أُسيد بن زيدٍ الجمّال، وقد كذّبه ابن معين، وقال: سمعته يحدّث بأحاديث كذب، وقال النسائي: متروك، وقال ابن حبّان: يسرق الحديث، وقال ابن عديّ: يتبيّن على روايته الضعف، وعامّة ما يرويه لا يُتابع عليه.

ومع هذا كلّه أخرج له البخاري في الصحيح !؟

فحال الحمّاني أحسن من هؤلاء كثيراً جدّاً، لتوثيق العدد الكثير له، وتفرّد أحمد - وحده - بالطعن فيه بالكذب، مع أنّه

طعن غير مقبول، لأنّه فسّره بالتفرّد ورواية الغرائب، وهذا لا يدلّ على الكذب عند المحقّقين من أهل هذه الصناعة.

أمّا هؤلاء: فقد جرحهم بالكذب عددٌ غير يسيرٍ من الائمّة، فتصحيح حديثه لا يكون أغرب وأعجب من تصحيح الشيخين لحديث إسماعيل ابن أبي أُويسٍ.

وهذا فيما إذا تفرّد بحديثٍ، أمّا إذا ورد حديثه من طرقٍ أخرى ثابتةٍ، فصحّة حديثه لا يشكّ فيها طالبُ مبتدئ، فلا يتمسّك بقول أحمد في حقِّ الحمّانيّ إلّا جاهل.

والذهبيّ - الذي يتمسّك بأدنى جرح قيل في راوٍ شيعيّ، فيحمل به عليه - لم يلتفت إلى قول أحمد في الحمّانيّ: "إنّه كذاب"، وقال في ترجمته من الميزان: ووقع لي من عالي حديثه، ثمّ أسند من طريقه حديثه: (لا تكذبوا عَلَيَّ) وقال: هذا حديثٌ متُصل الإسناد، سالمٌ من الضعَفة.

فلم يطلق لفظ الضعف على الحمّاني ولا جرى مع أحمد على تكذيبه، مع أنه قال في ترجمته: إنّه شيعيّ بغيضٌ!!.

فظهر بهذا البيان - والحمد لله - فساد صنيع ابن الجوزيّ في إيراده هذا الحديث في الموضوعات واتّباعه لأحمد في تجريح الحمّانيّ بالكذب، ورميه بتوثيق الجمهور له وراء ظهره، وهو دليلٌ واضح على تسرّعه وتساهله في الحكم على الأحاديث بالوضع من غير نظرٍ ولا تحقيق.

الأمر الثاني: الذي تُكُلمِّ بسببه في الحمّانيّ: كونه شيعيّاً، وقد قدّمنا في الكلام على حديث ابن مسعودٍ أنّ التجريح بهذا مردود غير مقبول، وأنّ المدار على ضبط الراوي وعدالته لا غير؛ فإذا ثبتا فالنظر إلى غيرهما تعسّف.

وأمّا يزيد بن أبي زيادٍ الذي نقل فيه ابن الجوزيّ عن النسائيّ: أنّه متروك، فروى له البخاريّ في (التاريخ) ومسلم في (صحيحه) مقروناً، والأربعة، وحسّن الترمذيّ حديثه، وقال أبو زرعة: ليّن يكتب حديثه ولا يحتجّ به، وقال أبو حاتم: ليس بالقويّ، وقال الآجُري عن أبي داود: لا أعلم أحداً ترك حديثه، وغيره أحب إليّ منه، وقال ابن عديّ: هو من شيعة

الكوفة، ومع ضعفه يكتب حديثه، وقال ابن حبّان: كان صدوقاً، إلّا أنّه لما كبر ساء حفظه وتغيّر، وكان يتلقّن ما لُقّن، فوقعت المناكير في حديثه، فسماع من سمع منه قبل التغيّر صحيح، وقال يعقوب بن سفيان: ويزيد بن أبي زيادٍ وإن كان يتكلمون فيه لتغيُره فهو على العدالة والثقة، وإن لم يكن مثل الحكم ومنصور، وقال ابن شاهين في الثقات: قال أحمد بن صالحٍ المصريّ: يزيد بن أبي زياد ثقة، ولا يعجبني قول من تكلّم فيه، وقال ابن سعد: كان ثقةٌ في نفسه، إلّا أنّه اختلط في آخر عمره، وقال مسلم في مقدّمة صحيحه: فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سُليم، ونظرائهم من حُمّال الأثر... إلى آخر كلامه.

وقال العجليّ: جائز الحديث، وقال عثمان ابن أبي شيبة عن جرير: كان أحسن حفظاً من عطاء وقال عليّ بن عاصم: قال لي شعبة: ما أبالي إذا كتبت عن يزيد بن أبي زياد أن لا أكتب عن

أحدٍ، وقال الحافظ الهيثميّ في المجمع - بعد أن ذكر الحديث -: وفيه يزيد بن أبي زياد وهو لين وبقية رجاله ثقات.

فهذا المدح كله رمى به ابن الجوزي وراء ظهره، واقتصر على تلك العبارة التي نقلها عن النسائيّ غلطاً وخطأً، لأنّ النسائيّ قال تلك العبارة الفادحة في حقّ: "يزيد بن أبي زيادٍ - ويقال ابن زيادٍ - الشاميّ" - لا الكوفيّ - وهو أحد رجال ابن ماجه.

وأمّا "يزيد" الذي نحن بصدد الكلام فيه فهو كوفيّ، قال الذهبيّ: أحد علماء الكوفة المشاهير، فاختلط الأمر على ابن الجوزيّ لتشابه الاسمين، وإلّا فالذي ذكره أئمّة الجرح عن النسائي في حقّ يزيد الكوفيّ هو قوله: "ليس بالقويّ"، والبون شاسِعٌ بين العبارتين، والفرق عظيم بين المقالتين: فالمتروك لا يصح حتى في المتابعات، أمّا الذي قيل فيه: "ليس بالقويّ"، يكتب حديثه.

قال النووي رحمه الله في التقريب: وقولهم: ليس بقويٍ، يكتب حديثه.

وقال ابن أبي حاتم إذا أجابوا في رجل بأنّه ليّن الحديث، فهو ممّن يكتب حديثه، وينظر فيه اعتباراً، وإذا قالوا: "ليس بقويٍ" فهو بمنزلته في كُتْب حديثه إلّا أنّه دونه.

ومن تكلّم في يزيد فإنّما تكلّم فيه لأمرين:

أحدهما: اختلاطه في آخر عمره.

وثانيهما: روايته لحديث الرايات.

أمّا الاختلاط، فهو بعيد الاحتمال في هذا الحديث، لأنّ مثل محمّد بن فُضيلٍ لا يأخذ عن شيخ يعلم أنّه اختلط في حديثه، وساء حفظه، خصوصاً وقد كانوا يحرصون على الانتقاء، فرواية مثل ابن فُضيلٍ عمّن اختلط تقدح فيه.

على أنّ أئمّة الحديث يشيرون إلى مثل هذا الأمر، فإذا تحمّل راوٍ عن شيخ بعد اختلاطه نبّهوا على ذلك في ترجمته بقولهم: روى عن فلانٍ بعد الاختلاط، وهذا معلوم في كتب الجرح.

ثمّ إنّ يزيد بن أبي زيادٍ كوفيّ، وابن فضيلٍ كوفيّ، وهو أدرى بشيوخ بلده، ولو لم يكن إلّا هذا لكان كافياً في دفع احتمال الاختلاط في هذا الحديث.

ولهذا نظير في علم الإسناد، فقد احتجّوا بحديث إسماعيل بن عيّاش عن شيوخ أهل بلده الشاميّين، وردّوا حديثه عن غيرهم، وقبلوا حديث بقيّة بن الوليد عن شيوخ بلده، بل قال النووي رحمه الله: "وأكثر الحفّاظ والأئمّة يحتجّون بروايته عن الشاميّين، وضعّفوه في غيرهم".

وهذا واضح، لأنّ المقرّر عند أهل الحديث أنْ يبدأ الطالب في التحمّل عن شيوخ بلده، ثمّ يرحل بعد ذلك للسماع عن غيرهم، ومن البعيد أن يبدأ بالتحمّل عمّن اختلط وساء حفظه، خصوصاً إذا كان المتحمّل مثل محمد بن فُضيل الثقة الذي أخرج له الستّة.

ومع هذا كلّه فإنّ المجرَّح بالاختلاط لا يُترك حديثه إلّا بعد التيقُن من أن التحمّل عنه كان بعد الاختلاط، وأين هذا اليقين هنا؟ بل القرائن تدلّ على خلافه.

وأمّا التشنيع عليه بحديث الرايات السود الذي رواه عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعودٍ، فهو آخر ما يتمسّك به أعداء أهل البيت الطاهر صلوات الله عليهم في الطعن في رواة مناقبهم.

والطعن به في يزيد - رغم أنّه يدلّ على تعصّبٍ وجهلٍ وقصورِ نظر المتمسّك به - فإنّه مردودٌ غير مقبول، لأنّ يزيد لم يتفرّد برواية هذا الحديث عن إبراهيم، بل تابعه عليه غيره فهو بريءٌ منه، كما أنّ للحديث طرقاً أخرى عنه غير ابن مسعود.

فلو كان يزيد وضّاعاً كذّاباً لارتفعت عنه التهمة بهذه المتابعة وتلك الطرق، فكيف وهو ثقة صدوق.

اللّهُمَّ إنّ هذا لمنكرٌ عظيمٌ!!

أمّا المتابعة له في رواية هذا الحديث عن إبراهيم: فقال الحاكم في المستدرك: حدّثنا أبو بكر بن دارم الحافظ بالكوفة، ثنا محمّد بن عثمان بن سعيد القرشيّ، ثنا يزيد بن محمد الثقفيّ، ثنا حنان بن سدير، عن عمرو بن قيسٍ الملائي، عن الحكم، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله.

والحكم هو ابن عتبة الكندي من رجال الستّة، وعمرو بن قيسٍ – الراوي عنه - ثقة، روى له مسلم والأربعة.

فبريء يزيد من هذا الحديث.

وله متابعةٌ أخرى قاصرة: قال الأزديّ: حدّثنا العبّاس بن إبراهيم، حدّثنا محمد بن ثواب، حدّثنا حنان بن سدير، عن عمرو بن قيسٍ، عن الحسن ؛ عن عبيدة، عن عبد الله مرفوعاً، به.

غير أنّه تكلّم في سماع عمرو من الحسن، والحسن من عبيدة.

والمتابعة التامّة أقوى من هذه وأحسن إسناداً، ففيها الكفاية للمنتصف.

وأمّا الطرق الأخرى لهذا الحديث:

فورد من حديث ثوبان: أخرجه أحمد في المسند: حدّثنا وكيع، عن شريك، عن عليّ بن زيد، عن أبي قلابة، عن ثوبان، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (إذا رأيتم الرايات السود قد جاءت من قِبَلِ خراسان فأتوها، فإنّ فيها خليفة الله المهديّ).

وأخرجه الحاكم في المستدرك: أخبرنا أبو عبد الله الصفّار، ثنا محمّد بن إبراهيم بن أرومة، ثنا الحسين بن حفص، ثنا سفيان، عن خالد الحذّاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان به، مرفوعاً.

قال الحاكم: صحيحٌ على شرط الشيخين، ووافقه الذهبيّ.

ورواه ابن ماجه في سننه من حديثه مرفوعاً، بلفظ: "يقتتل عند كنزكم

ثلاثةٌ، كلّهم ابن خليفة، ثم لا يصير إلى واحدٍ منهم، ثم تطلع الرايات السود من قِبَل المشرق فيقتلونكم قتلاً لم يقتله قوم،

فإذا رأيتموه فبايعوه ولو حَبْوّاً على الثلج، فإنّه خليفة الله المهديّ".

حدّثنا محمّد بن يحي وأحمد بن يوسف، قالا: حدّثنا عبد الرزّاق، عن سفيان الثوريّ، عن خالدٍ الحذّاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرحبيّ، عن ثوبان، به، مرفوعاً.

قال الحافظ البوصيريّ في زوائده: إسناده صحيح.

وورد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: رواه أحمد والترمذيّ والبيهقيّ في الدلائل من طريق رشدين بن سعد، عن يونس، عن ابن شهاب الزهري، عن قبيصة بن ذؤيب، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (تخرج من خراسان راياتٌ سود فلا يردّها شيءٌ حتّى تُنصب بإيلياء).

ورشدين - على ضعفه - يكتب حديثه في مثل هذا، فقد قال أحمد: ليس به بأسٌ في أحاديث الرقاق؛ ويؤيده أنّ البيهقيّ اشترط في أوّل الدلائل أن لا يخرج فيه حديثاً يعلمه موضوعاً.

وقد انتقد الحافظ ابن حجر رحمه الله ابن الجوزيّ في القول المسدد في إيراده حديث الرايات في الموضوعات، وقال: لم يُصِبْ ابن الجوزيّ، فقد أخرجه أحمد في مسنده من حديث ثوبان، ثم ذكر الطرق المتقدّمة.

وورد مثل هذا عن بعض الصحابة موقوفاً، ومثله لا يقال بالرأي، فهو
شاهدٌ للمرفوع.

فحديث الرايات ثابتٌ من غير طريق يزيد، فلا معنى لاتّهامه به، والطعن فيه بسببه.

ومن هنا نتيقّن صحّة قولنا: إنّهم يَهِمون كثيراً في التجريح بقولهم: تفرّد بكذا، لأنّ الإطاحة بالسُنّة في حيّز المستحيل، لتفرّق الرواة في البلاد، مع بُعْد بعضها عن بعض، فيكون للراوي متابعٌ بل متابعون - كما هنا - لكن لعدم علم المجرح بذلك يطعن في الراوي بالتفرّد ورواية الغرائب، مع أنّه بريءٌ من ذلك.

والمقصود أنّ الطعن في "يزيد بن أبي زيادٍ" بسبب حديث الرايات طعن واهٍ مردود على صاحبه، على أنُه لو كان تفرّد حقّاً بحديث الرايات فهو لم يتفرّد بحديث الباب، فوروده من غير ما طريق يجعل حديثه مقبولاً عند أهل العلم.
وبالله التوفيق، ومنه سبحانه وحده المعونة والتأييد.

فصل: وأمّا حديث جابر رضي الله عنه

فقال الدارقطنيّ: حدّثنا أبو سعيد - هو العدويّ - حدّثنا العباس بن بكّارٍ الضبّيّ، حدّثنا أبو بكرٍ الهذلي، عن أبي الزبير، عن جابرٍ مرفوعاً: "النظر إلى عليّ عبادة".
قلت: العدوىّ هذا هو الحسن بن علي بن زكريا بن صالح، أبو سعيد العدوّي البصريّ، الملقّب بالذئب.
قال ابن عديّ: كان يضع الحديث، وحدّث عن جماعة لا يُدرى من هم؟
وحدّث عن الثقات بالبواطيل، وقال الدارقطنيّ: متروك، وكذّبه جماعة.

وقال مسلمة بن قاسم: كان أبو خليفة يصدّقه في روايته ويوثّقه، قال الحافظ في اللسان: لم يُسمع من أحدٍ من الأئمّة ذلك.

قلت: صدق الحافظ رحمه الله، فقد أطبق أئمّة الجرح على تكذيبه، ولكذبه وجرأته على الوضع اضطرب في هذا الحديث اضطراباً عجيباً كما سيأتي في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وذلك يدلّ على السرقة، واختلاف الأسانيد، وكونه بعيداً عن الصدق والعدالة.

لكن للحديث طريقٌ آخر، قال ابن أبي الفراتي في جزئه: أنبأنا القاضي سوار بن أحمد، حدّثنا عليٌّ بن أحمد النوفليّ، حدّثنا محمّد بن زكريا بن دينار، حدّثنا العبّاس بن بكار وحدّثنا عبّاد بن كثير، عن أبي الزبير، عن جابرٍ مرفوعاً: "النظر في المصحف عبادة، ونظر الولد إلى الوالد عبادة، والنظر إلى علي عبادة".

وابن بكار: قال الدارقطني: كذّاب، وعبّاد بن كثير: روى له أبو داود وابن ماجه وضُعّف.

فصل: وأمّا حديث ثوبان رضي الله عنه

فقال ابن عديّ: حدّثنا حاجب، حدّثنا عليّ بن المثنّى، حدّثنا الحسن بن عطيّة البزار، حدّثنا يحي بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن سالم، عن ثوبان، مرفوعاً: "النظر إلى عليّ عبادة".

أورده ابن الجوزيّ في الموضوعات وقال: تفرّد به يحي، وهو متروك.

قلت: هو من رجال الترمذيّ وضعّفوه، وقال الذهبيّ في الميزان: وقد قوّاه الحاكم وحده، وأخرج له في "المستدرك" فلم يُصبْ.

قلت: بل قوّاه ابن حبّان أيضاً، فذكره في الثقات غير أنّه ذكره في "الضعفاء فلا أدري أيّهما سبق الآخر.

والحاكم قد قال في المستدرك : هؤلاء الذين ذكرتهم في هذا الكتاب ثبت عندي حديثهم، لأنّي لا أستحلّ الجرح إلّا مبيّناً،

ولا أجيزه تقليداً، والذي أختاره لطالب العلم أن يكتب حديث هؤلاء أصلاً.

فلم يثبت عنده ما قيل في "يحي بن سلمة" من كلام أهل الجرح، فلذلك أخرج له في كتبه، فالحديث على رأيه ثابت، والله أعلم.

فصل: وأمّا حديث أبي بكرٍ الصدّيق رضي الله عنه

فقال ابن عساكر: أنبأنا أبو العبّاس أحمد بن الفضل بن أحمد الخيّاط، أنبأنا أبو بكر بن الفضل الباطرقاني، حدّثني أحمد بن محمد بن عبد الله، حدّثني أبو عمرو عثمان بن عمرو بن عبد الرحمن الشافعيّ المعروف بابن أخي النجّار، حدّثني أحمد ابن عيسى الوشا، حدّثني مؤمّل بن إهاب، حدّثنا عبد الرزّاق، حدّثنا معمر، حدّثنا الزهريّ، عن عروة، عن عائشة، عن أبي بكرٍ، مرفوعاً: "النظر إلى عليّ عبادة".

وقال ابن النجار في تاريخه: كتب إليّ أبو زرعة عبيد الله بن أبي بكرٍ اللفتوائي، أنبأنا أبو الخير شعبة بن أبي بكرٍ الصبّاغ،

حدّثنا أبو القاسم هبة الله بن عبد الوارث الشيرازيّ، أنبأنا أبو القاسم الطيب بن أحمد بن الطيّب ابن عبد الله الشاهد، أنبانا أبو القاسم عبد العزيز بن عليّ بن أحمد الورّاق، حدّثنا أبو بكر محمّد ابن أحمد الحافظ، حدّثنا أبو العبّاس بن الوشّا، به.

قلت: ابن الوشّا: قال مسلمة بن قاسم في الصلة: انفرد بأحاديثَ أُنكرت عليه، ولم يأت بها غيره، شاذّة، كتبتُ عنه حديثاً كثيراً، وكان جامعاً للعلم، وكان أصحاب الحديث يختلفون فيه، فبعضهم يوثّقه وبعضهم يضعّفه.

قال الحافظ في اللسان: وقد وجدت له حديثاً باطلاً، قال: حدّثني مؤمّل بن إهاب، فذكر هذا الحديث.

قلت: له طريقٌ آخر عن مؤمّل، قال ابن الجوزيّ في الموضوعات: حدثني محمد بن ناصر، قال حدثني محمد بن علي النرسي، قال حدثني أبو عبد الله محمّد بن الحسين، قال: حدثني القاضي محمّد بن عبد الله الجُعْفيّ، قال: حدّثني أبو الحسن محمّد بن

أحمد ابن مخزومٍ، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الرقّي، قال: حدّثني مؤمّل، به.

قال ابن الجوزيّ: قال ابن حبان: موضوع، آفته الجعفيّ أو شيخه.

قلت: له طريقٌ آخر ليس فيه الجعفيّ ولا شيخه؛ قال ابن حبان: حدّثنا الحسن بن العدويّ، عن أبي الربيع الزهرانيّ، ومحمّد بن عبد الأعلى الصنعاني، قالا: حدّثنا عبد الرزّاق، به.

قال ابن حبّان: وضعه العدويّ.

فصل: وأمّا حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه

فقال ابن الجوزيّ في الموضوعات: أنبأنا يحي بن عيسى بن البنّا، أنبأنا أبو الحسين بن الأبنوسيّ، قال: أنبأنا أبو نصرٍ محمّد بن أحمد المدابغيّ، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن بن عليٍ الجرجانيّ، حدّثنا محمّد بن أبي سعيدٍ الحافظ، أنبأنا أبو العباس أحمد بن هاشم الطرائفيّ، قال: حدّثني جعفر بن الحسين بن عمر الزيّات، حدّثنا محمّد بن غسّان الأنصاريّ، عن يونس - مولى الرشيد -

عن المأمون، عن الرشيد، عن المهديّ، عن أبيه، عن جدّه، عن ابن عبّاسٍ، عن عثمان، مرفوعاً: "النظر إلى عليّ عبادة".

قال ابن الجوزيّ: رواته مجاهيل.

قلت: الجهالة لا تقتضي الوضع، غاية الأمر التوقّف عن الحكم على الحديث حتى يظهر حال الراوي.

ثم إن المجهول إن كان حديثه معروفاً فجهالته لا تضرّ، وإن كان منكراً أو عرف تفرّده به فهو ضعيفٌ محققٌ الضعف.

وهذا الحديث معروفٌ من طرقٍ أخرى ثابتة ؛ فجهالة رواة بعض طرقه لا تضرّ مطلقاً، والله أعلم.

وفي سند هذا الحديث لطيفة من لطائف الإسناد، وهي رواية الخلفاء بعضهم عن بعضٍ، ورواية صحابيٍ عن صحابيٍ، والله أعلم.

فصل: وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه

فقال ابن عديّ: حدّثنا الصباح بن عبد الله، ثنا شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرة، مرفوعاً: "النظر إلى عليٍ عبادة".

وقال أيضاً: حدّثنا العدويّ، حدّثنا لؤلؤ بن عبد الله، ثنا عفّان، ثنا شعبة، مثله.

وقال أيضاً: حدّثنا العدويّ، حدّثنا أحمد بن عبدة، ثنا سفيان، عن الأعمش، به.

قلت: هذه الأسانيد كلّها من اختلاق العدويّ ووضعه، ولا أصل لها مطلقاً.

ورواه أيضاً عن أحمد بن عبدة، عن سفيان بن عيينة، عن الأعمش، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرة.

ورواه أيضاً من حديث أنسٍ، وجابرٍ، وسيأتي حديث أنسٍ، وحديث جابرٍ تقدّم.

ويظهر أنّ البعض من هذه الأسانيد سرقه من غيره، والبعض الآخر وضعه من عنده.

وسيأتي طريقٌ آخر لهذا الحديث، وحديث جابرٍ في حديث عمران بن حُصَيْنٍ رضي الله عنه.

فصل: وأمّا حديث معاذ بن جَبَلٍ رضي الله عنه

فقال الخطيب في التاريخ: أنبأنا عليّ بن أحمد الرزّاز، أنبأنا محمّد بن إسماعيل الرازيّ أنبأنا محمّد ابن أيّوب، حدّثنا هَوْذة بن خليفة، أنبأنا ابن جريح، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرة، قال: رأيت معاذ بن جبلٍ يُديم النظر إلى علي بن أبي طالبٍ، فقلت: ما لَلَك تديم النظر إلى عليٍ، كأنّك لم تره؟ فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: "النظر إلى وجه عليّ عبادة".

قال الخطيب: وهذا الحديث باطلٌ بهذا الإسناد، على أنّا لا نعلم أنّ محمّد بن أيّوب روى عن هوذة بن خليفة شيئاً قطّ، ولا سمع منه، لأنّ هوذة مات في سنة ستّ عشرة ومائتين.

وقال الذهبيّ في الميزان: المتّهم بوضعه محمّد بن إسماعيل الرازيّ، ومحمّد ابن أيّوب - هو ابن الضُّرَيْس - لم يدرك هَوْذة، ولا ابن جريج أبا صالحٍ.

وذكره ابن الجوزيّ في الموضوعات وقال: محمّد بن أيّوب يروي الموضوعات، ولا تعرف له رواية عن هوذة.

قلت: سيأتي لهذا الحديث طريقٌ آخر في حديث عمران بن حُصَيْن رضي الله عنه.

وقد أحسن أبو بكرٍ الخطيب رحمه الله حيث قال: "إنّ هذا الحديث باطلٌ بهذا الإسناد"، ويؤخذ منه: أنّ الحديث ثابتٌ بأسانيد أخرى. فتنبّه لعبارة أهل التحقيق من الحفّاظ تستفد، والله أعلم.

فصل: وأما حديث عمران بن حُصَيْنٍ رضي الله عنه

فقال الحاكم في المستدرك: حدّثنا دعلج بن أحمد السجزيُّ، ثنا عليّ بن عبد العزيز بن معاوية، ثنا إبراهيم بن اسحاق الجعفيّ، ثنا عبد الله بن عبد ربّه العجليُّ، ثنا شعبة، عن قتادة،

عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي سعيد الخدريّ، عن عمران بن حصينٍ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (النظر إلى عليٍ عبادة)، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، وشواهده عن عبد الله بن مسعود صحيحة.

ثم روى حديث عبد الله بن مسعود المتقدم من طريق الرمليّ، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله.

ومن طريق المسعوديّ عن عمرو بن مرّة، عن إبراهيم، به.

وقد وقع للذهبيّ في تلخيص المستدرك في هذا الموضع ما يضحك الثكلى، ويرفع النقاب عنه حاله حين يرى حديثاً في فضل عليٍ عليه السلام.

وذلك أنه كتب على قول الحاكم في حديث عمران بن حصينٍ رضي الله عنه: "هذا حديثٌ صحيحٌ، وشواهده عن عبد الله بن مسعود صحيحة"، ما نصّه: قلت: ذا موضوع، وشاهده صحيح.

فهذا كلامٌ صريحٌ وظاهر الدلالة على أنّ الذهبيّ موافق للحاكم على صحّة حديث ابن مسعودٍ الذي ذكره شاهداً لحديث عمران

بن حصينٍ، لكنّ شاميّته وانحرافه عن عليّ عليه السلام أفقداه وعْيَه ورشده، وتركاه ينقض ما أقرّه واعترف به بعد سطرين أو ثلاثة لا غير، فقال في كلام على حديث ابن مسعود الذي اعترف بصحّته ما نصّه: وذا موضوع!!

فانظر - بربّك - أليس هذا من التلاعب في كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تبعاً للهوى والعصبيّة؟! نعوذ بالله من الخذلان.

ثم إنّه أطلق هذه الدعوى إطلاقاً، ولم يشر إلى دليلها أو ما يؤيّدها، وقد علمت صحّة حديث ابن مسعودٍ فيما سبق، فلا داعي لإعادة بيان ذلك.

وأمّا حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، فإنْ لم يكن صحيحاً كما قال الحاكم ؛ فهو في درجة الضعف المنجبر، لوروده من طرقٍ أخرى.

قال الطبرانيّ: حدّثنا أبو مسلمٍ الكشّي، حدّثنا أبو نجيد عمران بن خالد ابن طليق الضرير، عن أبيه، عن جدّه، قال: رأيت

عمران بن حصينٍ يحدّ النظر إلى عليّ، فقيل له، فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: (النظر إلى عليّ عبادة).

ورواه ابن الأبّار في معجم أصحاب أبي عليٍ الصدفي: حدّثنا أبو جعفر بن عون الله في آخرين، عن أبي محمّد بن عبيد الله الزاهد، ثنا أبو الحجّاج ابن أبي عبد المالك - وهي كنية يبقى النحوي قال: قُرئ على أبي عليٍ الصدفيّ بجامع المرية - وأنا أسمع - في سنة 505: أنا أبو بكر محمّد بن أحمد عبد الباقي الدقّاق، أخبرنا أبو عمر عبد الواحد بن أحمد المليحيّ إجازة -، وقرأتُ على أبي الربيع بن موسى، عن أبي القاسم بن حُبَيْشٍ - سماعاً أنا أبو بكر بن العربيّ - سماعاً بقرطبة عن أبي بكر بن طرْخان، عن المليحيّ.

وحُدّثت عن أبي الفضل بن ناصر، وأبي الفضل الطوسيّ عن الحميدي، عن المليحيّ، قال: أنا أبو عبيدٍ الأديب صاحب أبي منصورٍ الأزهريّ - أنا أبو جعفرٍ محمّد بن محمّد بن عبد الله

البزاز المقرئ بالبصرة، أنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله الكجي البصريّ، أنا عمران بن خالد بن طليق، عن أبيه، به.

قلت: طليق: لم يسمع ابن عمران، كذا قال الذهبي: وهو ثقة، ذكره ابن حبّان في الثقات وقد صرّح في هذا الحديث باجتماعه بعمران وسماعه منه.

وخالد: قال الدارقطنيّ: ليس بالقويّ، وقال الساجي: صدوق، والذي أتى منه روايته عن غير الثقات، وذكره ابن حبّان في الثقات.

وعمران ابنه: قال أبو حاتم: ضعيف، وقال ابن حبّان: لا يجوز الاحتجاج به، وقال أحمد: متروك، قال الذهبيّ: عن آبائه: حديث (النظر إلى علٍي عبادة)، رواه عنه يعقوب الفسوّي، وهذا باطلٌ في نقدي.

وقد أنصف الذهبيّ هنا حيث جعله باطلاً في نقده، ولم يطلق القول في ذلك، ونقده قد يكون صواباً وقد يكون خطأً، وهو هنا خطأٌ - كما هو ظاهر - ولهذا انتقده العلائيّ وقال: الحكم

عليه بالبطلان فيه بُعد، ولكنّه قال - كما قال الخطيب -: غريب.

طريقٌ آخر: قال ابن أبي الفراتي في (جزئه): أنبأنا جدّي أبو عمروٍ، حدّثنا أبو محمّدٍ الحسن بن محمّد بن اسحاق المهرجانيّ، حدّثنا الغلابيّ، أنبأنا العبّاس بن بكّارٍ، حدّثنا أبو بكرٍ الهُذَليّ، عن أبي الزبير، عن جابرٍ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعليّ: (عُدْ عمران بن حصينٍ، فإنّه مريضٌ)، فأتاه وعنده معاذٌ وأبو هريرة، فأقبل عمران يحدّ النظر إلى عليٍ، فقال له معاذ: لِمَ تحدّ النظر إلى عليٍ؟ فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: (النظر إلى عليٍ عبادة).

فقال معاذ: وأنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فقال أبو هريرة: وأنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وهذا الطريق ضعيفٌ أيضاً.

فصل: وأمّا حديث أنسٍ رضي الله عنه

فقال ابن عديّ: حدّثنا العدويّ، حدّثنا الحسن بن عليّ بن راشد الواسطيّ، حدّثنا هُشَيمٌ، عن حميدٍ، عن أنسٍ، مرفوعاً: (النظر إلى عليٍ عبادة).

قلت: العدويّ تقدّم ما فيه.

وللحديث طريقٌ آخر: قال ابن عديّ: حدّثنا حاجب بن مالكٍ، حدّثنا عليّ بن المثنّى، حدّثنا عبيد الله بن موسى، حدّثنا مطر بن أبي مطرٍ، عن أنسٍ، مرفوعاً به.

مطرٌ: قال البخاريّ وأبو حاتم والنسائيّ: منكر الحديث، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقويّ.

وأورد الذهبيّ في ترجمته هذا الحديث وحديثاً آخر، وقال: كلاهما موضوع.

وقال أيضاً في حديثٍ آخر: المتّهم بهذا وما قبله مطر، فإنّ عبيد الله ثقة شيعي، لكنّه آثم بروايته هذا الإفك.

قلت: لقد تحامل الذهبيّ على مطرٍ في شأن هذا الحديث، فإنّ مطراً وإن كان ضعيفاً إلّا أنّه توبع عن أنسٍ، فرواه محمّد بن القاسم الأسديّ، عن شعبة، عن قتادة، عن أنسٍ، فبريء مطر منه، ومحمّد بن القاسم اتّهم بالكذب، لكن قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ثقة، وقد كتبت عنه، وقال العجليّ: كان شيخاً صدوقاً عثمانياً.

وروى له الترمذيّ في "سننه".

فهذا الحديث ضعيف، لا موضوع كما قال ابن الجوزيّ، والله أعلم.

فصل: وأمّا حديث السيدة عائشة رضي الله عنها وعن أبيها

فقال أبو نعيم في "الحلية": حدّثنا أبو نصرٍ أحمد بن الحسين النيسابوريّ، ثنا الحسن بن موسى السمسار، ثنا محمّد بن عبدك القزوينيّ، قال: ثنا عبّاد بن صُهَيْب، ثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (النظر إلى عليّ عبادة).

قال أبو نعيم: غريبٌ من حديث هشام بن عروة، ولم نكتبه إلّا من حديث عبّاد.

وأورده ابن الجوزيّ في الموضوعات وقال: تفرّد به عبّاد، وهو متروك وقال ابن حبّان: يروي المناكير عن المشاهير حتّى إذا سمعها المبتدئ شهد لها بالوضع.

قلت: قد بيّنا - فيما سبق - أنّ ابن الجوزيّ يأخذ من أقوال أهل الجرح والتعديل ما يراه موافقاً لرأيه، فيذكر ما قيل في الراوي من عبارات الجرح ويترك ذكر من عدّله، وهذا تصرّف فاسدٌ لا يليق بأهل العلم، لأنّ الصواب في مثل هذا المقام أن يذكر أقوال الفريقين ليظهر الحقّ من الباطل.

وابن الجوزيّ تمسّك بقول الجارحين لعباد ورمى بقول من عدله وراء ظهره ولم يبين حجته في تمسكه بقول الجارحين دون المعدّلين، وما كان هكذا فلا يلتفت إليه،

وأقوال ابن حبّان في جرح الرجال وتعديلهم ليست من الدقة بمكانٍ، وكثيراً ما يشير إلى ذلك الذهبيّ في "الميزان" فيقول عقب

قولٍ له في راوٍ: "وابن حبّان لا يدري ما يخرج من رأسه"، أو "تعديل ابن حبّان لا يفرح به"، إلى غير هذا من العبارات التي تفيد عدم الارتكان إلى أقواله في الجرح والتعديل.

وما قيمة قوله هذا في عبّادٍ؟ مع قول أبي داود: صدوق، وقال أحمد: ما كان بصاحب كذبٍ، وكان عنده من الحديث أمر عظيم قد سمع من الأعمش، قال ابن عديّ: لعبّاد بن صهيبٍ تصانيف كثيرة، ومع ضعفه يُكتب حديثه.

وقال ابن معين: عباد بن صهيب أثبت من ابن أبي عاصم النبيل، وقال في روايةٍ أخرى - قال الحافظ في "اللسان": إنّها شاذّة - : هو ثبت.

وقال عبدان: لم يكذّبه الناس، وإنّما لقّنه صهيب بن محمد بن صهيب أحاديث في آخر الأمر، وقال أبو داود: كان قَدريّاً.

قلت: وهذا لا يضرّ حديثه، فإذا لم يثبت عنه الوضع والكذب والاختلاس، فالقدَريّة وغيرها لا تضرّه، كما أشرنا إلى ذلك

سابقاً في أماكن مختلفة، وقلنا: إنّ المدار على ضبط الراوي وعدالته لا غير، فإذا ثبتا فالنظر إلى غيرهما تعسّف.

ثم إنّ هذا الحديث بعيدٌ عن القدر بُعْد المشرقين، فليس فيه ما يؤيّد مذهبه حتى يقال فيه ما يقال في الأحاديث التي يرويها أهل الأهواء في تأييد مذهبهم.

فظهر أنّ تفرّد عبّادٍ بهذا الحديث لا يضّر، لأنّه مستور الحال، مشهورٌ بالحديث، فحديثه مقبولٌ في مثل هذا الباب، ولو توبع لكان حديثه حسناً، والله أعلم.

فصل: وحديث أبي ذرٍ رضي الله عنه

قال محمّد بن الحسن الطوسّي في "أماليه": أخبرنا جماعة عن أبي الفضّل، قال: حدّثنا أبو الليث محمّد بن معاذ ابن سعيد الحضرميّ بالجار، قال: أخبرنا أحمد بن المنذر أبو بكرٍ الصنعانيّ، قال: حدّثنا عبد الوهّاب بن همّام، عن أبيه همّام ابن نافعٍ، عن همّام بن منبّه، عن حجر - يعني الدريّ - قال: قدمتُ مكّة وبها أبو ذرٍ جندب بن جنادة، وقدم في ذلك العام عمر بن

الخطاب حاجّاً ومعه طائفة من المهاجرين والأنصار، فيهم عليُ بن أبي طالب، فبينما أنا في المسجد الحرام مع أبي ذرٍ جالسٌ إذ مرّ بنا عليٌ ووقف يصلّي بإزائنا، فرماه أبو ذرٍ ببصره، فقلت: يرحمك الله يا أبا ذرٍ، إنّك لتنظر إلى عليٍ فما تقلع عنه؟ قال: إنّي أفعل ذلك، وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: (النظر إلى عليٍ عبادة، والنظر إلى الوالدين برأفة ورحمةٍ عبادة، والنظر في الصحيفة - يعني صحيفة القرآن - عبادة، والنظر إلى الكعبة عبادة).

وله طريقٌ آخر رواه الديلميّ في (مسند الفردوس).

خاتمة

إنْ قلت: سلّمنا صحّة هذا الحديث وثبوته، لكن لا نسلّم أنّه غير منكرٍ، فكون النظر إلى رجلٍ عبادة يُتقرب بها إلى الله فيه ما فيه.

قلت: لا نكارة في الحديث مطلقاً، ومعناه - كما قال ابن الأعرابيّ فيما رواه عنه ابن الأبّار في "معجم أصحاب أبي عليّ الصدفي" -: أنّ عليّاً كان إذا برز قال الناس:

لا إله إلّا الله، ما أشرف هذا الفتى!!

لا إله إلّا الله، ما أشجع هذا الفتى!!

لا إله إلّا الله، ما أكرم هذا الفتى!!

فالأوصاف الكريمة التي تجمّعت في عليّ عليه السلام كانت سبباً في ذكر الناظر إليه كلمة الإخلاص، وهي أفضل الذكر كما ورد، والذكر أفضل العبادات كما ورد أيضاً، وهو أفضل من الصدقة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: (لو أنّ رجلاً في حِجْره دراهم يقسمها، وآخر يذكر الله كان من الذاكر أفضل).

وفي رواية: (ما صدقة أفضل من ذكر الله).

رواهما الطبرانيّ من حديث أبي موسى، وسندهما حسن.

وقد ورد من طرق ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (خياركم الذين إذا رؤوا ذُكِر الله)، قال ابن ماجه في "سننه": حدّثنا سويد بن سعيدٍ، ثنا يحي بن سُلَيمٍ، عن ابن خُثَيم، عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد؛ أنّها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (ألا أُنبئُكُم بخياركم؟) قالوا: بلى يا رسول الله، قال: (خياركم الذين إذا رؤوا ذُكِر الله عزّ وجلّ).

قال الحافظ البوصيريّ رحمه الله في "زوائده": وهذا إسناد حسن، وشهر بن حوشب وسويد بن سعيد مختلف فيهما، وباقي رجال الإسناد ثقات.

قلت: وله طريقٌ آخر ليس فيه سويد: قال أبو نعيم في "الحلية": حدّثنا جعفر بن محمّد بن عمرو، حدّثنا أبو حصينٍ القاضي،

حدّثنا يحي بن عبد الحميد، حدّثنا داود العطّار، عن عبد الله بن عثمان بن خثيمٍ، عن شهر بن حوشب، به.

وشهر: استقرّ عمل كثيرٍ من الحفّاظ على تحسين حديثه.

وقال أبو نعيم أيضاً: حدّثنا أحمد بن يعقوب بن المهرجان العدل، ثنا حسن ابن علويه القطّان، ثنا إسماعيل بن عيسى، ثنا الهياج بن بسطام، عن مسعرٍ، عن بكير بن الأخنس، عن سعدٍ، قال: سُئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مَنْ أولياء الله ؟ قال: (الذين إذا رؤوا ذُكرِ الله).

قال أبو نعيم: غريبٌ من حديث مسعر، تفرّد به الهياج، وبكير بن الأخنس روى عن مسعرٍ ولم يقله الثوري ولا شعبة.

وعن ابن عبّاسٍ قال: قال رجل: يا رسول الله، مَن أولياء الله ؟ قال: (الذين إذا رؤوا ذُكر الله) رواه البزّار عن شيخه عليّ بن حرب ؛ قال الهيثمي: لم أعرفه، وبقيّة رجاله وثّقوا.

عن عبد الله بن مسعودٍ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (إنّ من الناس مفاتيحُ لذكر الله، إذا رؤوا ذُكِر الله)"رواه الطبرانيّ".

وفيه عمرو بن القاسم: قال الهيثميّ: لم أعرفه. وبقيّة رجاله رجال الصحيح، وأشار الحافظ السيوطيّ رحمه الله في "الجامع" إلى حُسْنه، ووافقه المناوي في شرحه.

فهذه الأحاديث تشهد لمعنى حديث (النظر إلى علِي عبادة)، وتدفع تهمة النكارة عنه، إذ قد أثبت الرسول صلى الله عليه وسلم فيها أن أولياء الله الذين إذا رؤوا ذُكر الله، وقد تقدّم عن ابن الأعرابيّ أنّ عليّاً كان إذا رأوه قالوا: لا إله إلاّ الله ما أكرم هذا الفتى !! لا إله إلّا الله ما أشجع هذا الفتى !! لا إله إلّا الله ما أشرف هذا الفتى !! وهذا ذكر لكلمة الإخلاص، وهو عبادةٌ، بل أفضلها كما سبق -.

ويحتمل أيضاً أن يكون النظر إلى علٍي عليه السلام عبادة من غير ذكر الله، ويكون ذلك ممّا أكرمه الله به، وفضّله على غيره.

ويؤيّد هذا المعنى فعل عمران بن حصينٍ رضي الله عنه - كما تقدّم في حديثه - حيث جعل يحدّ النظر في عليّ عليه السلام حين دخل يعوده، فلفت ذلك نظر جلسائه، فسألوه؟ فقال: إنّي سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: (النظر إلى عليّ عبادة).

ففعل عمران هذا يدلّ على أنّ مجرّد النظر إلى ذات علٍي عليه السلام عبادة، من غير أن يكون ذلك داعياً إلى ذكر الله تعالى.

وهذا أيضاً غير منكرٍ ولا غريبٍ، فقد ورد من طرقٍ كثيرةٍ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (أنّ النظر في المصحف ووجه الوالدين والكعبة والعالم عبادة).

وهي، وإن كانت ضعيفة لكن بمجموعها يتقوّى الحديث.

فهذا شاهدٌ لهذا المعنى أيضاً.

والمقصود أنّ الحديث غير منكرٍ على كلا المعنيين، فلكلٍ منهما شواهد ونظائر من السُنّة معروفة، وقد أشرت في غير هذا المكان إلى شواهد أُخرى لمعنى هذا الحديث.

يقول عبد العزيز بن محمّد بن الصدّيق الغُماريّ، أصلح الله حاله، ورحمه وستره في الدارين: وبهذا تمّ هذا الجزء المبارك، وكان الفراغ منه ضحى يوم الثلاثاء الثامن والعشرين من شوّال سنة خمسٍ وستين وثلاثمائة وألف هجريّة بمصر القاهرة.

والحمد لله أوّلاً وآخراً، وصلّى الله على سيّدنا محمّدٍ وعلى آله وصحبه، وسلّم تسليماً إلى يوم الدين.

يقول مؤلّفه: هذا الكتاب من أرجى أعمالي التي تقرّبني إلى الله سبحانه، وإن كان ربّي سيمنحني فضيلة وخصوصيةً وكرامةً بشيءٍ من مؤلّفاتي فلا يكون ذلك - فيما أظن - إلّا بهذا المصنّف الذي ألّفته بوازعٍ من المحبّة والإخلاص لمولانا الإمام علٍي عليه الصلاة السلام، وطلباً من ربّي في أن يكون هذا

الكتاب سبباً في اتّصالي بمولانا الإمام في النسب المعنويّ - كما اتّصل بن بالنسب الطينيّ - والأعمال بالنيّات.
رزقني الله الاقتداء بالإمام، والانخراط في سلك حزبه وأحبابه، آمين.
وفي ترجمة زبيد اليامّي من (الحلية) عن يحي بن كثيرٍ الضرير، قال: رأيتُ زبيداً في النوم، فقلت: إلى ما صِرْتَ يا أبا عبد الرحمن؟ قال: إلى رحمة الله تعالى.
قلت: فأيّ العمل وجدتَ أفضل؟ قال: الصلاة وحبّ عليّ بن أبي طالبٍ عليه السلام.
قال الحافظ ابن حجرٍ رضي الله عنه في "الإمتاع في الأحاديث المتباينة بشرط السّماع":

هنيئـــاً لأصـــحاب خـــير الـــورى
وطـــوبى لأصـــحاب أخبـــاره
أولئـــك فـــازوا بتـــذكيره
ونحـــن ســـعدنا بتـــذكاره
وهـــم ســـبقونا إلى نـــصره
وهـــا نحـــن أتبـــاع أنصـــاره

ولمـــــا حرمنـــــا لقـــــا عينــــــه

عكفنـــــــا على حفـــــــظ آثـــــــاره

عســـــــــى الله يجمعنـــــــا كلنـــــــا

بأفضـــــــــــــاله معـــــــــــه في داره

تم بحمد الله

فَهْـــرَسُ الْمَـــوْضُـــوعَـــاتِ

تَــمَّ الْفَهْــــرَسُ
بِحَمْــــــدِ اللّٰهِ

إصدار

المركز الوطني للبحوث والدراسات

التابع لآل البيت ــ فلسطين

الموقع الالكتروني:www.alalbait.ps

ISBN 978-9938-912-15-9
9 789938 912159

حب علی ایمان و بغضہ نفاق

لا فتی الا علی ولا سیف الا ذو الفقار

ISBN 978-9938-912-15-9
9 789938 912159